

مجلس

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الواحدة والتسعون

روما، ١٥-٢٦/٦/١٩٨٧

تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة الأمن الغذائي العالمي

روما، ٨-١٥/٤/١٩٨٧

بيان المحتوياتالصفحة

iii

مسائل تتطلب اهتمام المجلس

الفقرات

١ - ٥

أولا - المسائل التنظيمية

٦ - ٢٢

ثانيا- تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر والتطورات الحديثة في مجال السياسات

٢٣ - ٣٨

ثالثا- تأثير السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على الأمن الغذائي العالمي

رابعا- متابعة تقرير المدير العام عن الأمن الغذائي العالمي

٣٩ - ٤٦

(أ) دور الجذور والدرنات والموز الأفريقي في الأمن الغذائي في (١) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و (٢) المحيط الهادئ

٤٧ - ٥٦

(ب) التدابير الإدارية التي تتخذها الجهات المتبرعة لتسليم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ وتوقيت استجابتها

خامسا- نشاط الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في البلدان النامية

٥٧ - ٧٠

W/Z 1958/AR

الفقرات

- سادسا- استعراض التحسينات التي أدخلت على النظام العالمي للاعـلام
والانذار المبكر خلال الفترة العالية الجارية والاجراءات التي
اتخذت من أجل تعزيز النظم القطرية للانذار المبكر
٧٩ -٧١
- سابعا- ما يستجد من أعمال
- (أ) التقرير الشفوي لرئيس فريق الاستشاريين الخارجيين لتقييم
خطة معونات الأمن الغذائي
٨٠ -٨٢
- (ب) عضوية اللجنة
٨٣
- (ج) تقرير الدورة
٨٤
- (د) موعد انعقاد الدورة القادمة ومكان انعقادها
٨٥ -٨٦

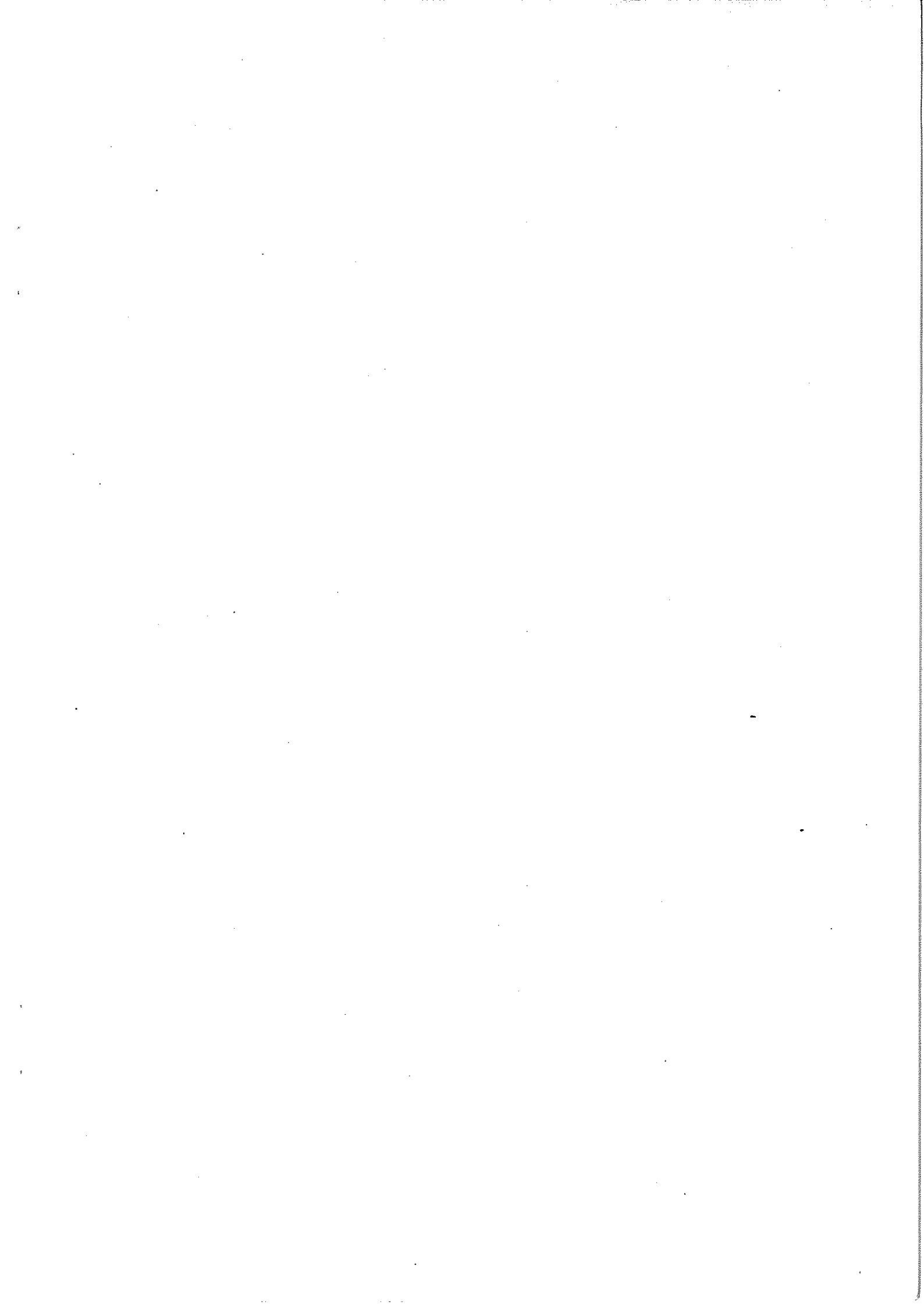
المرفقات

- (أ) جدول الأعمال
(ب) عضوية اللجنة
(ج) قائمة المندوبين والمراقبين
(د) قائمة الوثائق
(هـ) بيان المدير العام

مسائل تتطلب اهتمام المجلس

يسترعى اهتمام المجلس الى الآتى:

- (١) تقييم اللجنة لأوضاع الأمن الغذائى العالمى والتطورات الأخيرة فى السياسات، وعلى وجه الخصوص المجالات التى ترى أن العمل فيها ضرورى لتحسين الأمن الغذائى (الفقرات ٦-٢٢) .
- (٢) دراسة اللجنة لمدى تأثير السياسات الزراعية فى البلدان الصناعية على الأمن الغذائى العالمى (الفقرات ٢٣-٣٨)
- (٣) دراسة اللجنة للتدابير الادارية وتوقيت استجابة الجهات المتبرعة فى حالات الطوارئ الغذائىة ، وتوصيتها بأن يطلب المجلس الى لجنة سياسات المعونة الغذائىة وبرامجها دراسة هذا الموضوع ، مع مراعاة النتائج التى توصلت اليها اللجنة بخصوصه خلال دورتها الحالية ودورتها الحادية عشرة (الفقرات ٤٧-٥٦) .
- (٤) دراسة اللجنة لدور الشركات عبر الوطنية فى قطاعات الأغذية والزراعة ، والغابات ، ومصايد الأسماك فى البلدان النامية (الفقرات ٥٧-٧٠)



أولا - المسائل التنظيمية

١- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها الثانية عشرة في الفترة من ٤/٨ إلى ١٥/٤/١٩٨٧ بمقر المنظمة في روما. وقد حضر الدورة ممثلون عن ٨٥ بلدا من البلدان الأعضاء في اللجنة أثناء الفترة المالية ١٩٨٦-١٩٨٧ والبالغ عددها ١٠٤. وحضرها بصفة مراقب ممثلو أربعة من البلدان الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى ممثل الفاتيكان وممثل ١٢ منظمة دولية. وترد في المرفق (ب) قائمة بالدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي المرفق (ج) قائمة بأسماء السادة المندوبين والمراقبين.

٢- وقد رأس الدورة السيد Guillermo Gonzalez (الارجنتيني) رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة المالية ١٩٨٦-١٩٨٧، وعاونته نواب الرئيس السادة Waliur Rahman (بنغلاديش) و D.Dang Mekoula (الكاميرون) و Fotis Poulides (قبرص) و Ismael Diaz Yubero (اسبانيا).

٣- وافقت اللجنة على جدول أعمالها الذي يرد نصه في المرفق (أ).

٤- افتتح الدورة السيد ادوار صوما المدير العام للمنظمة حيث القى بيانا يرد نصه في المرفق (هـ).

٥- وعاونت اللجنة في عملها طوال الدورة لجنة صياغة برئاسة السيد H. Hostmark (النرويج) تتألف من ممثل كل من استراليا وبنغلاديش والكونغو ودومينيكا وفرنسا واطاليا والنرويج وموريتانيا والمكسيك والمغرب وتنزانيا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا.

ثانيا - تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر والتطورات الحديثة في مجال السياسات

٦- أجرت اللجنة تقييما لأوضاع الأمن الغذائي العالمي، ولأحدث التطورات في مجال السياسات على أساس الوثيقتين CFS: 87/2 , CFS: 87/2 Sup.1. وقد أطلع عدد من المندوبين اللجنة على أحدث التطورات فيما يخص الوضع الغذائي والسياسات المتعلقة بالأغذية في بلدانهم. كما أخبر عدد من المندوبين اللجنة بطبيعة المساعدات التي تقدمها حكوماتهم إلى البلدان النامية لتشجيعها على زيادة إنتاج الأغذية وتنفيذ برامجها في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٧- ورخصت اللجنة عموماً بما أدخل من تحسينات على هذه الوثيقة، واقتـرح عدد من المندوبين تضمين الوثائق التي تصدرها اللجنة في المستقبل المزيد من المعلومات التفصيلية فيما يخص أنماط استهلاك الأغذية والمستويات التغذوية حتى تتمكن من تقييم أوضاع الأمن الغذائي في البلدان والأقاليم وعلى مستوى عالمي بمزيد من الدقة. كما اقترح عدد آخر من المندوبين ألا تقتصر الإشارة فيما تجرته اللجنة من تقييمات في المستقبل على الحقائق المدونة فحسب بل يجب أن تتناول أيضاً الاتجاهات المحتملة في تطور حالة الأمن الغذائي والتي تصاحبها أسباب هيكلية.

٨- وأعربت اللجنة عن عميق قلقها لاستمرار معاناة الملايين من البشر من نقص التغذية رغم وفرة الامدادات المتاحة على المستوى العالمي والزيادة الملموسة التي طرأت على إنتاج الأغذية في بعض البلدان النامية. ولاحظت بأسف احتمال هبوط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في ١٩٨٧/١٩٨٦ في عدد كبير من البلدان النامية ذات العجز الغذائي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلتي الجوع وسوء التغذية. وأكد عدد من المندوبين على أن تدهور مستويات التغذية للفقراء ربما كان أشد خطورة مما يعكسه الهبوط في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية. ووافقت اللجنة على أن المشكلة الأساسية للأمن الغذائي لا تكمن في مدى توافر الأغذية فحسب بل تكمن أصلاً في تعذر حصول الفقراء والمصابين بسوء التغذية على الأغذية، وأشارت اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن فوائض الحبوب ما تزال تتركز في عدد قليل من البلدان المنتجة.

٩- ولاحظت اللجنة بقلق أن تدهور معدلات استهلاك الأغذية في العديد من البلدان النامية ما هو إلا استمرار لاتجاه طويل المدى نجم عن ركود النمو الاقتصادي وهبوط نصيب الفرد من إنتاج الأغذية الأساسية وضعف القوة الشرائية لفقراء الريف والمدن. وقد تفاقمت هذه المشكلة في بعض البلدان بسبب عدم كفاية مرافق التسويق والافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للنقل لشحن الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. وأشار عدد آخر من المندوبين إلى الآثار السلبية التي نجمت عن التدابير التي استهدفت الغاء أو خفض مستوى الإعانات المقدمة لأسعار المستهلكين بموجب برامج الموازنة الهيكلية والتي انعكست في خفض مستويات استهلاك الأغذية في العديد من البلدان مع التأثير بوجه خاص على الجماعات الفقيرة من السكان.

١٠- وأكدت اللجنة على أن حالة الأمن الغذائي في عدد من البلدان النامية ذات العجز الغذائي قد تأثرت على نحو معاكس بسبب البيئة الخارجية غير المواتية. إذ على الرغم من هبوط الأسعار العالمية للحبوب لم يستطع عدد من البلدان النامية ذات العجز الغذائي تمويل ما يحتاجه من واردات الأغذية لأسباب شتى من بينها الصعوبات التي تعاني منها موازين مدفوعاتها. وقد اضطرت هذه البلدان بسبب هبوط عائدااتها من الصادرات والقيود المفروضة على وصولها إلى الأسواق، وما أصاب معدلات التبادل التجاري من تدهور فضلاً عن

الأعباء الثقيلة الناجمة عن ديونها الخارجية، الى تقييد وارداتها من الأغذية، وأصبح من الصعب عليها الحصول على رأس المال والمستلزمات الأساسية الأخرى لتوسيع انتاجها الزراعي والغذائي. وأكد معظم المندوبين على أن الديون الخارجية هي احدى المغوقسات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية، وأكدوا على الحاجة الى ايجاد حلول فعّالة لمشكلة الديون الخارجية. وأشار عدد كبير من المندوبين الى الاضطرابات التي سببتها جنوب أفريقيا والتي أضرت الى حد كبير بحالة الأمن الغذائي لدول المواجهة في اقليم افريقيا الجنوبية. وأكدت اللجنة الحاجة السى دعم جهود هذه الدول حتى تحقق الأمن الغذائي.

١١- وأكد معظم المندوبين على أن سياسات الحماية التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة واستخدام الانتاج واعانات الصادرات وما يماثل ذلك من اجراءات هي التي تعيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، اتفقت آراء اللجنة على أن المفاوضات التجارية الجديدة متعددة الأطراف في اطار جولة أوروغواي تتيح فرصة فريدة لحل المشكلات التي تواجه التجارة الدولية بالسلع الزراعية على نحو بناء. وحثت جميع البلدان على أن تبذل كل ما بوسعها من جهود لإنهاء هذه المفاوضات بنجاح، إذ أن نجاح هذه المفاوضات سيؤدي الى خلق مناخ ملائم تنمو التجارة بظله وتزدهر. وطالب عدد من المندوبين بإدخال المزيد من الاصلاحات على المناخ التجاري الدولي، وأكدوا على ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

١٢- ووافقت اللجنة بصفة عامة، على التوصيات التي وردت في الوثيقة فيما يخص اتخاذ عدد من الاجراءات على المستويات القطرية والاقليمية والدولية. وفيما يتعلق بالاجراءات على المستوى القطري، وافقت اللجنة على أن تحقيق الأمن الغذائي على الأمد البعيد مشكلة لا تتعلق بضمن كفاية اجمالية في الانتاج فحسب ولكنها تتعلق بتخفيف حدة الفقر أيضا. وأبرزت اللجنة الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات على المستوى القطري ترمي الى خلق فرص العمالة وزيادة الدخول لاسيما دخول أفقر فئات السكان. وبهذا الصدد اتفقت آراء اللجنة على ضرورة أن تسند بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض الأولوية لزيادة الانتاج الغذائي والزراعي مع التأكيد بوجه خاص على تحسين انتاجية صغار المزارعين. كما أكدت على أهمية تشجيع انتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل التقليدية أو المحلية التي مازالت من المحاصيل الغذائية الأساسية في العديد من البلدان النامية ذات العجز الغذائي.

١٣- ووافقت اللجنة على أن الضرورة تستدعي - بين أمور أخرى - دراسة امكانية تنويع فواض الحبوب التي تحققت في بعض البلدان بتحويلها الى منتجات أخرى تعانسي هذه البلدان عجزا في المتوافر منها أو التي يمكن أن تجد سوقا لتصريفها. وبهذا الخصوص، أكدت اللجنة على ضرورة أن تراعى استراتيجيات التنويع هذه عنصر المزايا المقارنة في الانتاج مراعاة كاملة.

١٤- كما أبرزت اللجنة أهمية توافر مناخ ملائم للسياسات، وعلى نحو خاص توافر مناخ ملائم لسياسات الأسعار الزراعية. واقترح العديد من المندوبين ضرورة أن تجرى المنظمة دراسات نوعية تساعد بلدان العجز الغذائي على اتخاذ اجراءات ملائمة تهدف الى زيادة انتاج الأغذية، وضرورة أن تكشف المنظمة دورها في تقديم المشورة في مجال السياسات.

١٥- وأكدت اللجنة على أهمية دور تدابير التدخل المستهدف في تيسير حصول الفقراء مباشرة على الأغذية، ورأت أن من المفيد استعراض مختلف المناهج التي طبقتها البلدان لتحسين سبل حصول الفقراء على الأغذية بما في ذلك تدابير التدخل المستهدف. واقترحت اللجنة ضرورة اعداد دراسة تتناول هذه التدابير أو غيرها من الأساليب البديلمستخدمة لدراستها في احدى دوراتها المقبلة.

١٦- وأعربت اللجنة عن قلقها ازاء الصعوبات الخطيرة التي نجمت عن فوائض الحبوب فسي بعض البلدان النامية بسبب افتقارها الى مرافق خزن الأغذية ونقلها وتداولها للاحتفاظ بمخزونات الأغذية وتوزيعها على مناطق العجز. كذلك فان افتقار بلدان الفوائض الى أسواق التصدير يسبب لها مشكلات جمة. وأكدت اللجنة الحاجة لتقديم المساعدات لهذ البلدان لانشاء مرافق التخزين والبنية الأساسية للنقل لتسهيل حركة الأغذية من مناطق الفائض الى مناطق العجز. كما أكدت اللجنة على ضرورة تشجيع المعاملات الثلاثية وتدابير المقايضة بغية مساعدة البلدان النامية على تصريف ما لديها من فوائض، ولاحظت بالتقدير نداءات المدير العام لمساعدة البلدان الأفريقية التي تراكمت لديها فوائض استثنائية من الامدادات المحلية والمعدة للتصدير. وأعرب مندوبو العديد من البلدان التي استفادت من هذا النوع من المساعدات عن تقديرهم للبلدان المتبرعة وللمنظمة. واعترفت اللجنة بأن المعاملات الثلاثية مازالت تمثل نسبة ضئيلة نسبيا من مجموع المعونات الغذائية من الحبوب، ورأت أن المجال ما يزال مفتوحا امام توسيع نطاق مثل هذه المعاملات.

١٧- وأكدت اللجنة الحاجة الى زيادة تدفق المساعدات الفنية والعالية الى البلدان النامية من أجل تدعيم الجهود التي تبذلها في سبيل تعزيز أمنها الغذائي. وبمسدا الصدد، رحبت بالاتفاق على زيادة الموارد المالية التي تقدم بشروط مواتية في إطار التجديد الشامن لموارد الاتحاد الدولي للتنمية. وأبرزت اللجنة أهمية انجاز التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أن تزيد هذه الموارد عن مستواها الحالي.

١٨- وأعربت اللجنة عن تقديرها للدعم الذي وفره المجتمع الدولي لحملة الطسوارى الخاصة بمكافحة الجنادب والجراد الصحراوي في أفريقيا في عام ١٩٨٦. ولاحظت بارتياح أنه بفضل النجاح في تنفيذ هذه الحملة، التي نسقت المنظمة عملياتها، أمكن تجنب حدوث خسائر واسعة النطاق في المحاصيل. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تحدث استجابة ملائمة لحملة مكافحة الجنادب والجراد الصحراوي في أفريقيا في عام ١٩٨٧.

١٩- ورحبت اللجنة بدراسة الجدوى التي تعدها المنظمة عن زيادة المعونة العينية من المستلزمات، مع التركيز مبدئياً على أفريقيا، وحث العديد من المندوبين على اتخاذ التدابير المبكرة لتوفير هذه المعونة. واسترعى انتباه اللجنة الى الطلب الذى قدم خلال الدورة التسعين للمجلس بشأن اعداد دراسة مماثلة عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كجزء من دراسة يجرى اعدادها للمؤتمر الاقليمي العشرين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فى ١٩٨٨، عن موضوع مشكلات التنمية الزراعية وتوقعاتها فى هذا الاقليم. وفى حين لم يعارض بعض المندوبين مسألة دراسة جدوى المعونة العينية، رأوا أنها ضرب من المعونة المشروطة وأنها تنافس موارد المعونة المحدودة. وأشارت اللجنة الى أنها تنتظر باهتمام نتائج دراسة الجدوى ليتمكن للمنظمة أن تسترشد بها.

٢٠- وأكدت اللجنة الدور الهام الذى تضطلع به المرأة فى مجال الأمن الغذائى، والسعى الجهود التى ينبغى أن تبذل لتحسين مركزها كمنتجة للأغذية، وضمان قدرتها الاقتصادية فى الحصول على الامدادات الغذائية. وطالب العديد من المندوبين اعداد تقرير بناء على قرار المؤتمر رقم ٨٥/١٢. وأبلغت الأمانة اللجنة بما يوليه برنامج المنظمة من اهتمام لمسألة دراسة المشكلات التى تتعرض لها المرأة ومعالجتها، وخصوصا المشكلات المتعلقة بالتدريب والحصول على المستلزمات والتكنولوجيا، وأضافت أنه سوف يقدم الى المؤتمر تقرير عن هذا الموضوع كجزء من التقرير الشائى لمدى التقدم فى تنفيذ توصيات المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية.

٢١- ووافقت اللجنة على أهمية التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز أمنها الغذائى، وأعربت عن تقديرها للدعم الذى توفره المنظمة لهذه الأعمال التعاونية. ورحبت بالأعمال المفيدة التى تنجزها هيئات كثيرة فى أفريقيا، من بينها لجنة العمل بشأن الأمن الغذائى الاقليمي، ومجلس اتفاقية قرطاجنة فى أمريكا اللاتينية، والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل، ومؤتمر تنسيق التنمية فى أفريقيا الجنوبية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، كما رحبت بالقرار الأخير المتعلق بإنشاء "احتياطي الأمن الغذائى لجنوب آسيا" الذى اتخذته سبع بلدان فى جنوب آسيا (هى بنغلاديش، بهوتان، الهند، ملديف، نيبال، باكستان، وسرى لانكا).

٢٢- وأكد كثير من المندوبين أهمية أهداف ميثاق الأمن الغذائى العالمى وتوصياته، وضرورة العمل على تنفيذها على جميع المستويات، واقترحوا أن تستعرض اللجنة، أثناء مناقشاتها المقبلة لوضع الأمن الغذائى العالمى، الأعمال التى أنجزت بهدف تحقيق المبادئ التى يتضمنها الميثاق، وأن تبحث المقترحات المحددة الخاصة باتخاذ مزيد من الاجراءات لضمان تحقيق هدف الأمن الغذائى للجميع فى أقرب وقت ممكن.

ثالثا - تأثير السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على الأمن الغذائي العالمي

٢٣- درست اللجنة هذا الموضوع استنادا الى الوثيقة CFS 87/3 وأقرت بما يتسم به هذا الموضوع من تعقيد، واتفقت على أن الوثيقة قدمت تحليلا موضوعيا ومتوازنا للقضايا المطروحة.

٢٤- واعترفت اللجنة بما للسياسات الزراعية في البلدان المتقدمة من تأثير على تطورات التجارة العالمية، وبالتالي أهميتها القصوى في نجاح جهود البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز أمنها الغذائي بفضل زيادة إنتاج الأغذية وتحسين سبل الحصول على الأغذية. وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء ما تواجهه هذه الجهود من معوقات جمة نتيجة أعباء الديون الخارجية الباهظة، ونقص التدفقات الرأسمالية وانتشار السياسات الحمائية على نطاق واسع، وهبوط نسب التبادل التجاري.

٢٥- ولاحظت اللجنة أن السياسات الزراعية في الكثير من البلدان المتقدمة تركز على الأهداف المحلية مثل دعم مستوى الدخل الزراعية واستقرارها، وتعزيز كفاءة الانتاج، وتحقيق مستويات مرضية للإنتاج الغذائي المحلي ودعم الاستهلاك. وفي هذا الصدد أكد بعض مندوبي البلدان المتقدمة الاهتمام الموجه للأهداف الاجتماعية والبيئية، بما فيها تشجيع العمالة وخاصة في الصناعات الزراعية ذات الصلة.

٢٦- وشدد بعض المندوبين من البلدان المتقدمة على أن سياسات بلادهم أدت الى تحويل القطاع الزراعي وتحديثه، كما أسفرت عن تحسين الانتاجية والهيكل الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية، وتوفير امدادات غذائية كافية وتحسين القدرة على تلبية الطلب. وأشاروا الى ما تتخذه حكوماتهم من اجراءات للتغلب على بعض الصعوبات الناشئة عن هذه السياسات، كما أكدوا على أهمية أسواقهم كمنافذ للصادرات الزراعية من البلدان النامية، وأشاروا الى أن معظم وارداتهم من البلدان النامية لاتخضع الى قيود أو تكون بشروط ميسرة.

٢٧- وأشار العديد من المندوبين الى الرابطة الضمنية التي المحت فيها وثيقة الأمانة باعتبار المعونة الغذائية بمثابة حل لمشكلة فواض الأغذية في البلدان المتقدمة. كما أشار العديد من المندوبين الى أن المعونة الغذائية يمكن أن تستخدم في أغراض انسانية وأنها جزء لا ينفصل عن المعونات الانمائية الشاملة. وفي حين اعترف العديد من المندوبين الآخرين ببعض أوجه القصور في المعونة الغذائية، فانهم حثوا الجهات المتبرعة على تقديم التزامات لعدة سنوات وتوفير المزيد من المعونة الغذائية من خلال المنظمات متعددة الأطراف.

٢٨- وأكد مندوبو البلدان النامية على أن السياسات الحمائية في بعض البلدان المتقدمة قد اضعفت كثيرا من قدراتها على تنمية تجارتها الدولية وتعزيز اعتمادها على الذات وضمان أمنها الغذائي القطري. كما شددوا على الأضرار الناجمة عن القيود المفروضة على الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة، وانخفاض الأسعار الدولية للسلع الزراعية، والذي يرجع الى حد كبير الى هذه السياسات، فضلا عن دخول الصادرات المدعومة دعما كبيرا من بعض البلدان المتقدمة الى أسواق صادراتها مما أدى الى انخفاض عائدات البلدان النامية من صادراتها انخفاضا حادا. وأعرب بعض مندوبي البلدان المتقدمة عن اتفاقهم مع وجهات النظر هذه، وأكدوا أن اقتصاديات بلادهم تعرضت لأضرار مماثلة.

٢٩- وأعرب الكثير من المندوبين عن التزامهم بهدف توفير مناخ ملائم للتجارة الزراعية المفتوحة والحرّة. وعلمت اللجنة أن عددا من البلدان النامية والمتقدمة قد شكلت فيما بينها ما يعرف بمجموعة "Cairns" بغية متابعة تحقيق هذا الهدف بحماس، وشدد بعض هؤلاء المندوبين على الحاجة الملحة الى اتخاذ بعض الاجراءات، وخاصة فيما يتعلق بتفضييق الفجوة بين الأسعار الرسمية العالية وأسعار السوق الدولية للمنتجات المزرعية، واجراء تخفيض مبكر في الأسعار الرسمية المحلية للمنتجين في موسم ١٩٨٧-١٩٨٨، والفصل بين تدابير دعم الدخل الزراعية وأسعار الدعم المنتجين، والغاء الاعانات أو تخفيضها. ولاسيما اعانات التصدير، وحصر الامدادات وعزل المخزونات في الأماكن التي تكون فيها الأسعار الرسمية المحلية أعلى بكثير عن الأسعار الدولية، ووضع مجموعة من المبادئ المقبولة لتحرير التجارة من طريق اصلاح السياسات الزراعية المحلية.

٣٠- وأكدت اللجنة من جديد ضرورة ألا تستخدم الأغذية كسلاح سياسي (١)، وأكد كثير من المندوبين أهمية تخفيض الانفاق على التسليح من أجل تمويل البرامج الاجتماعية المطلوبة.

٣١- ولاحظت اللجنة نتائج الدراسات الحديثة عن التأثيرات المحتملة للغاء التدريجي للسياسات الحمائية على تجارة البلدان النامية وأمنها الغذائي. إذ سيؤدي تحريم التجارة الى زيادة دخول المنتجين وحصيلة النقد الأجنبي، وتخفيض مستوى ثقلب الأسعار في الأسواق العالمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد. ولاحظت اللجنة أن الدراسات قد أكدت أن التأثيرات المرتقبة للغاء التدريجي للسياسات الحمائية تتوقف على المبادئ التي يقوم عليها هذا التحرير للتجارة ونطاقه وعلى السلع والبلدان التي يغطيها. كما لاحظت اللجنة أن نتائج تحرير التجارة ستعتمد على مدى تأثيره على القطاع غير الزراعي ومجمل علاقاته بالقطاع الزراعي، كذلك ستختلف نتائجه في المدى الطويل عن مثيلاتها على المدى القصير.

٣٢- ولاحظت اللجنة أنه على أساس نتائج الدراسات الحديثة فإن الفوائد التي ستعود على البلدان النامية من تحرير السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة ستكون، أساسا، من نصيب المصدرين الرئيسيين للسلع التي تحررت تجارتها. وعلى وجه التحديد، أشسست

(١) أعرب وفد الولايات المتحدة عن تحفظه.

الدراسات الى مكاسب التصدير الضخمة التي ستعود على البلدان النامية من تحرير التجارة في بعض السلع مثل اللحوم والسكر والمنتجات الاستوائية. بيد أن الدراسات أشارت الى ما قد تتحملة البلدان النامية كمجموعة من زيادة اضافية في تكاليف الواردات، في المدى القصير على الأقل، نتيجة لتحرير سياسات البلدان المتقدمة نظرا لارتفاع أسعار الأسواق العالمية لبعض السلع المناطق المعتدلة مثل الحبوب ومنتجات الألبان. ومع ذلك أكدت الدراسات أن اتباع منهج لتحرير التجارة يغطي العديد من السلع المختلفة قد يوفر للبلدان النامية توازنا ايجابيا صافيا بين الفوائد والتكاليف. وأعرب بعض المندوبين عن شكهم في أن يستفيد الكثير من البلدان النامية المستوردة للأغذية من هذه المكاسب.

٣٣- كما لاحظت اللجنة أنه، تبعا لهذه الدراسات، ستعتمد زيادة الفوائد التي يحتمل أن تعود على البلدان النامية من تحرير التجارة اعتمادا كبيرا على مدى ما تدخله هذه البلدان من تعديلات على سياساتها لكي تنسجم مع التغييرات التي طرأت على السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة. وتبعاً لذلك أشار عدد من المندوبين الى ان بعض البلدان النامية التي تقدم دعماً كبيراً لمنتجاتها الزراعية تشجعهم على المشاركة في الجهود متعددة الأطراف التي ترمي الى تحسين البيئة التجارية الدولية عموماً.

٣٤- وأشار مندوبو البلدان النامية الى أنه من المتعذر عليهم، بالنظر الى الأوضاع التي يواجهونها، أن ينافسوا البلدان المتقدمة على قدم المساواة في الأسواق الدولية. وشددوا على الحاجة الى احداث تغيير جوهري في العلاقات الاقتصادية وقيام نظام اقتصادي دولي جديد. كما أعربوا عن أسفهم ازاء الصعوبات التي تعترض سير المفاوضات بشأن الاتفاقيات السلعية الدولية.

٣٥- واقترح الكثير من المندوبين أن تستعرض اللجنة بصورة منتظمة ما يستجد من تطورات في السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة. كما اقترحوا علاوة على ذلك، اجراء دراسة عن مدى تأثير التغييرات التكنولوجية في القطاع الزراعي للبلدان المتقدمة على البلدان النامية.

٣٦- واستمعت اللجنة باهتمام الى التقرير الذي قدمه المراقب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عما تحقق من تقدم في الدراسة الشاملة التي تجريها منظمتها عن سياسات الدعم الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثيراتها المحتملة. ورأى الكثير من مندوبى البلدان المتقدمة أن نتائج الدراسة ستقدم مساهمة هامة لمناقشة الجوانب المتصلة بشؤون السياسات، وألحق بعض هؤلاء المندوبين اهتماماً خاصاً بالمساهمة التي ستقدمها الدراسة، استكمالاً للعمل الرائد الذي تقوم به المنظمة في مجال تقدير حجم الدعم الذي يقدم للمنتجين والمستهلكين من طريق

سياسات الاعانات المباشرة وغير المباشرة، والمعروف باسم معادل اعانة المنتجين والمستهلكين. بيد أنه برزت وجهة نظر مفادها أن هناك بعض القيود على معادل اعانات المنتجين والمستهلكين عند مقارنة السياسات فيما بين البلدان.

٣٧- ووافقت اللجنة على ضرورة الالغاء التدريجي لسياسات الحماية. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الأطراف المتعاقدة في الجات قد أدرجت الزراعة كبنء هام فى الاعلان الوزارى عن بدء جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى بونتا دل ايست فى سبتمبر/أيلول ١٩٨٦، وأن هذه المفاوضات تهدف الى تحقيق قدر أكبر من تحرير التجارة الزراعية واخضاع جميع التدابير التى تؤثر على الوصول الى الواردات وتنافس الصادرات لاحكام وشروط أقوى وأكثر فعالية فى التطبيق فى اطار الجات. كما أعربت اللجنة عن ارتياحها لأن هذه المفاوضات تهدف الى تحرير تجارة المنتجات الاستوائية تحريراً كاملاً، بما فى ذلك المنتجات المصنعة وشبه المصنعة. وأكدت اللجنة على أن انتهاج أسلوب متعدد الأطراف فى تحرير التجارة الزراعية هو أفضل سبيل الى تحقيق تقدم فى هذا الشأن، ودعت جميع البلدان الى أن تعبر عن ارادتها السياسية لبلوغ هذا الهدف.

٣٨- ورحبت اللجنة بما اتخذته المدير العام من مبادرات لتقديم كل الدعم المناسب من المنظمة لهذه المفاوضات، بما فى ذلك تقديم الدراسات ذات الصلة التى أعدتها المنظمة الى الجات، وحثته على الاستمرار فى هذا المنهج. وطلبت اللجنة الى المدير العام أن ينقل مداولاتها واستنتاجاتها عن هذا الموضوع الى الجات والأونكتاد.

رابعاً - متابعة تقرير المدير العام عن الأمن الغذائى العالمى

(أ) دور الجذور ، والدرنات والموز الأفريقى فى الأمن الغذائى فى :

(١) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى و (٢) المحيط الهادى

٣٩- استعرضت اللجنة دور الجذور ، والدرنات ، والموز الأفريقى فى الأمن الغذائى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على أساس الوثيقة (A) (CFS 87/4) ، ودور المحاصيل الجذرية فى الأمن الغذائى فى اقليم المحيط الهادى على أساس الوثيقة (B) (CFS 87/4). كما أخذت اللجنة فى الاعتبار النتائج التى توصلت اليها لجنة الزراعة أثناء دورتها التاسعة الأخيرة فيما يتعلق بالاستراتيجيات والمتطلبات الخاصة بتحسين انتاج الجذور ، والدرنات ، والموز الأفريقى .

٤٠ - وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، رأت اللجنة أن الجذور ، والدرنات ، والموز الأفريقى تعتبر عنصراً هاماً فى النظام الغذائى التقليدى فى الاقليم

وخصوصا فى المناطق الريفية . ولاحظت اللجنة بقلق أن نصيب الفرد من انتـاج هذه المحاصيل (باستثناء البطاطس) يتجه نحو الانخفاض ، وأن الانتاج يعانى من عدد من المعوقات تشمل من بين عناصر أخرى الآفات والأمراض ، وسوء ادارة التربة ، ونقص القروض، وعدم كفاية منشآت البنية الأساسية ، والافتقار الى تعميم التقنيات المحسنة . كما لاحظت أن المزارعين يحصلون على أسعار منخفضة لا تشجع على تحفيز انتاج السلع الموجهة للأسواق .

٤١- ووافقت اللجنة على أن من المعوقات الرئيسية أمام زيادة ربحية هذه المحاصيل صعوبة تسويقها فى المناطق الحضرية بسبب المساحة الكبيرة التى تشغلها والفساد السريع للمنتجات الطازجة ، وارتفاع تكاليف نقلها ، والتقدم المحدود فى مجال تصنيعها . كما لاحظت اللجنة أن الحبوب المستوردة ، التى تشتم بكونها رخيصة وسهلة الاعداد ، حلت محل المحاصيل المذكورة فى الاستخدامات الغذائية بل وأكثر من ذلك أصبحت تلبى معظم المتطلبات المتزايدة لصناعات الأعلاف .

٤٢- ولاحظت اللجنة أن نصيب الفرد من استهلاك الجذور ، فى اقليم المحيط الهادى ، كان من بين أعلى المستويات فى العالم ، غير أن أهميتها بدأت تنخفض . ووافقت اللجنة على أن هذا الوضع يعكس الصعوبات التى تواجه زيادة الانتاج المحلى ، ويعود هذا الى أن النظام التقليدى لانتاج الأغذية لم يكن موجها نحو الانتاج التجارى ، والى أن الانتاج التجارى للحيازات الصغيرة كان يواجه بعض العوائق مثل ارتفاع التكاليف ، ونقص الأراضى فى بعض البلدان ، والشكوك المحيطة بالأسواق . ولاحظت اللجنة أن منافسة محاصيل التصدير جعلت انتاج الجذور ، فى كثير من الأحيان ، عملية لاتجذب اهتمام المنتجين ، بينما أدى توافر الحبوب بأسعار رخيصة وما طرأ من تغيير فى أذواق السكان الى جعل عملية تسويق الجذور عملية عسيرة .

٤٣- ووافقت اللجنة على أن الجذور، والدرنات، والموز الأفريقى، يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة فى الأمن الغذائى فى كل من اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، واقليم المحيط الهادى وبخاصة فى اقتصاديات الكفاف . كما وافقت على أنه بوسع هذه المحاصيل أن تسهم بدرجة هامة فى توفير المزيد من فرص العمالة وتحسين مستوى الأمن الغذائى بين صغار المزارعين. ومع أن المحاصيل الجذرية تعتبر فى الدرجة الأولى، مصدرا للطاقة، فقد اعترف بفائدة بعضها، خصوصا البطاطس، كمصدر للبروتينات النباتية . وكذلك يمكن أن تساعد هذه المحاصيل على تخفيض حجم الواردات من الحبوب عن طريق زيادة الامتدادات الغذائية والعلفية فى المناطق الحضرية . غير أنه تم الاعتراف بأن تفضيل السكان استهلاك الحبوب المستوردة بدل المحاصيل المذكورة يعزى جزئيا الى حملات الدعاية وقد يكون اختيارا لارجوع فيه فى بعض الحالات، وأنه حتى مع زيادة الاهتمام بهذه المحاصيل، قد يكون من العسير وقف الاتجاهات الهبوطية فى استهلاكها .

٤٤- وأوصت اللجنة بأن تتخذ الحكومات التدابير الملائمة لازالة العراقيل العديدة التي تواجه الانتاج. وأعدت الى الأذهان التوصيات التي قدمتها لجنة الزراعة بشأن الحاجة الى العمل على المستوى القطرى والاقليمى، على أساس منهج متعدد التخصصات، من أجل تحسين الانتاج، والتصنيع، والتخزين، والتسويق. وأكدت اللجنة أهمية قيام البلدان النامية بتبادل المعلومات عن المحاصيل المذكورة.

٤٥- وأكدت اللجنة أنه يجب ألا تنفذ أعمال التنمية فى مجال انتاج الجذور والدرنات والموز الأفريقى واستهلاكها، فى اطار منعزل، بل يجب أن يكون ذلك فى اطار أوسع يشمل الأغذية الأساسية التقليدية الأخرى مثل الحبوب والموز. ووافقت اللجنة على ضرورة اعداد تقييم دقيق عن نسبة العائد الى التكلفة لامكانية انتاج محاصيل بديلة قبل اتخاذ قرار بتحويل الموارد الى انتاج الجذور والدرنات. واقترحت أن تدرس المنظمة مسألة مساعددة البلدان المعنية فى اعداد مثل هذه الدراسات، مع تقديم المشورة اليها فى مجال تحسين السياسات، وخصوصا سياسات تسعير هذه المحاصيل بالمقارنة مع سياسات أسعار الحبوب المستوردة والمحلية.

٤٦- واستذكرت اللجنة النتائج التي توصلت اليها لجنة الزراعة فى دورتها الأخيرة، والتي تدعو المنظمة الى الاستمرار فى تعزيز أعمالها فى مجال الجذور، والدرنات، والموز الأفريقى، وأكدت أهمية التعاون الوثيق مع الأجهزة الدولية مثل المركز الدولى للزراعة الاستوائية، والمركز الدولى للبطاطس، والمركز الآسيوى لبحوث التنمية الخاصة بالحبوب الخشنة، والبقول، والجذور، والمحاصيل الجذرية، وكذلك مع المعاهد الاقليمية والقطرية الأخرى المهمة بالجذور، والدرنات، والموز الأفريقى. وقد أوضحت اللجنة أن من الهام اجراء البحوث وتعميمها على نحو ملائم. واقترحت أن من بين الأساليب الملائمة لأعمال المتابعة فى مجال المحاصيل المذكورة فى اطار التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية عقد اجتماعات أو حلقات دراسية عملية على المستويات الاقليمية أو شبيهة الاقليمية. كذلك أكد عدد كبير من المندوبين من جديد على الاقتراح الذى عرض على لجنة الزراعة والمتعلق بمناقشة الجذور، والدرنات، والموز الأفريقى فى المؤتمرات الاقليمية، ومناقشة هذا الموضوع فى اطار جماعة عمل حكومية دولية اذا أمكن. وذكر بعض المندوبين أن من الملائم بحث موضوع الجذور والدرنات والموز الأفريقى فى اطار لجنة الزراعة بدلا من لجنة الأمن الغذائى العالمى.

(ب) التدابير الادارية التي تتخذها الجهات المتبرعة لتسليم المعونة الغذائية فى حالات الطوارئ وتوقيت استجابتها

٤٧- استعرضت اللجنة التدابير الادارية التي تتخذها الجهات المتبرعة لتسليم المعونة الغذائية فى حالات الطوارئ وتوقيت استجابتها، على أساس الوثيقة CFS: 87/5 التى تم

اعدادها بناء على طلب اللجنة أثناء دورتها الحادية عشرة ، كجزء من متابعة الاقتراح الخاص بوضع الامدادات الغذائية في مواقع متقدمة لتسهيل تسليم المعونة الغذائية (١) . واعتمد في اعداد الوثيقة CFS: 87/5 على المعلومات التي أمكن الحصول عليها من الحكومات المتبرعة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالتدابير التي تتبعها والوقت اللازم للاستجابة لطلبات المعونة الغذائية في حالات الطوارئ . وتلخص الوثيقة الخطوات الرئيسية التي يتبعها بصفة عامة معظم الجهات المتبرعة في استجابتها لحالات الطوارئ ، وتقييم الوقت اللازم في كل مرحلة وتحدد العوامل التي يمكن أن تؤدي الى التأخير . وكذلك تتضمن الوثيقة بعض الاقتراحات الخاصة بضمن سرعة الاستجابة لطلبات الطوارئ .

٤٨- وقد وافقت اللجنة بصفة عامة على التحليل الوارد في الوثيقة وعلى ضرورة زيادة سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية . واعترفت بأن هذا يتطلب توحيد جهود الحكومات المتبرعة ، والحكومات المستفيدة ، والمنظمات الدولية ، كل على حدة وكذلك عن طريق التعاون والتنسيق المشترك فيما بينها .

٤٩- وأكدت اللجنة الحاجة الى تحسين جودة المعلومات التي توفرها الحكومات المستفيدة وتوقيتها . وساد الشعور بأنه يمكن تسهيل ذلك بوضع تعريف واضح لحالات الطوارئ وتبني مفهوم موحد . ولاحظت اللجنة أن الحصول على بيانات كافية وعلى وجه السرعة من البلدان المتضررة يسهل بدرجة كبيرة تقييم الاحتياجات ويزيد سرعة الاستجابة . وفي هذا الاطار ، أكدت ضرورة بذل الجهود لتحسين قاعدة الاحصاءات لدى البلدان الحساسة ، وانشاء أنظمة قطرية للإنذار المبكر في هذه البلدان ، وكررت الاشارة الى ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الفنية والمالية الى البلدان النامية من أجل انشاء أنظمة الإنذار المبكر المذكورة .

٥٠- وأشارت اللجنة كذلك الى معوق هام يعرقل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ هو عدم توافر مرافق التخزين الكافية وضعف وسائل النقل المحلي وشبكات التوزيع في البلدان المستفيدة . وبهذا الصدد ، استذكر بعض المندوبين الطلب الذي تقدمت به اللجنة أثناء دورتها الأخيرة بأن تبحث لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها الحاجة الى تحسين البنية الأساسية للنقل الداخلي والتخزين في البلدان النامية ، وأعربوا عن أملهم في أن تنظر لجنة المعونة الغذائية في هذا الموضوع في أحد اجتماعاتها القادمة .

٥١- وأعربت اللجنة عن مساندتها للمعاملات الثلاثية والشراء المحلي بهدف ضمان سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ . واقترح عدد من المندوبين أنه من المفيد تقييم الخبرات في مجال المعاملات الثلاثية ودورها في زيادة سرعة شراء سلع المعونة الغذائية وتسليمها في حالات الطوارئ .

(١) الوثيقة CFS: 86/5 "وضع الامدادات الغذائية في مواقع متقدمة لتسهيل تسليم المعونة الغذائية الطارئة" فبراير/شباط ١٩٨٦ .

٥٢- وحث العديد من المندوبين البلدان المتبرعة والمنظمات الدولية على زيادة عنصر الموارد النقدية في برامجها لمعونات الطوارئ من أجل التمكن من الاسراع في الاستجابة بوسائل من جملتها الشراء المحلى ، والمعاملات الثلاثية ، ودفع تكاليف النقل الداخلى وغيره من التكاليف فى البلدان المستفيدة .

٥٣ - وأعرب كثير من المندوبين عن قلقهم بشأن التأخير الذى يحدث بين الوقت الذى يقدم فيه طلب الحصول على المساعدة والوقت الذى تتوافر فيه الامدادات لشحنها الى موانئ الجهة المستفيدة . ولوحظ على وجه الخصوص أن المرحلة التى تستغرق أطول فترة ، خلال عمليات الاستجابة ، هى مرحلة شراء الامدادات واعدادها للشحن . ووافقت اللجنة على أن هناك ضرورة ومجالا واسعا لتبسيط الاجراءات فى البلدان المتبرعة عند الاستجابة لحالات الطوارئ . وبهذا الصدد ، أبلغ العديد من الجهات المتبرعة اللجنة بالخطوات التى اتخذتها فى هذا الاتجاه ، بما فى ذلك وضع المخزونات عمليا فى أماكن متقدمة فى بعض الحالات . وذكرت بعض الجهات المتبرعة أنها لم تضع المخزونات فى أماكن متقدمة لكنها وضعت امدادات فى الموانئ ومناطق أخرى من البلاد جاهزة لشحنها على الفور فى حالات الطوارئ . وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه الجهود ، وحثت الجهات المتبرعة على مواصلة استعراضها للتدابير الادارية بهدف ادخال تحسينات أخرى .

٥٤ - وكرر كثير من المندوبين دعمهم للاقتراح الخاص بوضع الامدادات فى أماكن متقدمة ، أى الامدادات التى بلغت بالفعل مرحلة متقدمة من ناحية الاعداد الادارى . ورأوا أنه نظرا الى الوقت الطويل الذى تستغرقه مرحلة الشراء والاعداد ، أصبح من المرغوب فيه شراء السلع مقدما . وأشار بعض هؤلاء المندوبين الى المزايا الأخرى التى يوفرها وضع السلع فى أماكن متقدمة أو بالقرب من موانئ الشحن . وفضل بعضهم أن توضع المخزونات فى المناطق الحساسة نفسها . وورد اقتراح بمدى فائدة دراسة الخبرات التى اكتسبها برنامج الأغذية العالمى والجهات المتبرعة الثلاثية التى مرت بتجربة وضع الامدادات فى أماكن متقدمة .

٥٥ - غير أن بعض من المندوبين أعربوا عن شكهم فى مردودية تكاليف وضع المخزونات فى مثل هذه الأماكن وفيما اذا كان هذا الأسلوب هو أكثر الأساليب فعالية فى استخدام الموارد . ويرى هؤلاء أنه ينبغي الاستفادة من الخيارات المتاحة الأخرى ، ومن بينها تحويل اتجاهات شحنات المعونة الغذائية غير المخصصة لحالات الطوارئ ، والمعاملات الثلاثية ، والشراء المحلى ، وترتيبات الاقتراض من المخزونات المحلية ، واتفاقيات الامدادات المسبقة .

٥٦ - واعترفت اللجنة أن تحسين التوقيت فيما يخص تسليم المعونة الغذائية فى حالات الطوارئ كان موضوع بحث فى لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها فى السابق ، وهى

لذلك توصي المجلس أن يطلب الى لجنة السياسات بحث هذا الموضوع ، مع مراعاة النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة بشأنه في الدورة الحالية ودورتها الحادية عشرة .

خامسا - نشاط الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في البلدان النامية

٥٧ - نظرت اللجنة في هذا البند من جدول الأعمال استنادا الى الوثيقة CFS: 87/5 وهي نسخة مختصرة من دراسة أوسع تناولت هذا الموضوع . ولاحظت أن الوثيقة ليست بحثا أصليا وإنما هي مسح لما كتب الى الآن عن نشاطات الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في البلدان النامية . واتفقت اللجنة عموما على أن الوثيقة تقدم استعراضا مفيدا ومتوازنا ، في جوهره ، لجوانب الموضوع .

٥٨ - وقد لوحظ أن نمط مساهمة الشركات عبر الوطنية قد تغير بمرور الزمن وتميز بانخفاض مشاركتها في ملكية الأراضي وزيادة نشاطها في مجالات ادارة المزارع والزراعة التعاقدية وتقديم الاستشارات . وما تزال الشركات عبر الوطنية تلعب دورا هاما في تصنيع وتسويق وتوزيع تلك السلع التي لها قيمة اضافية عالية . كذلك تلعب هذه الشركات دورا رئيسيا في الصادرات الزراعية للبلدان النامية وفي توفير المستلزمات الزراعية . وتبين أن هذه الشركات تمتلك مجموعة فريدة من الموارد التي يمكن ، اذا ما أحسن استخدامها ، أن تعجل بوتيرة التنمية . ومن بين هذه الموارد رأس المال والنقد الأجنبي والتكنولوجيا والمهارات الادارية وامكانية الوصول الى الأسواق الدولية . كما لوحظ أن هذه الشركات هي مؤسسات تهدف ، في الأساس ، الى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح مما لا يتفق ، في غالب الأحيان ، مع تحقيق أكبر قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للبلد المضيف .

٥٩ - وشدد الكثير من المندوبين على الدور المهم الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية في قطاع الأغذية والزراعة في العديد من البلدان النامية . وأشاروا الى التأثيرات السلبية لنشاطات هذه الشركات في مجالات الانتاج الزراعي وتصنيع المنتجات الغذائية وتسويقها في البلدان النامية وفي تجارتها . وشددوا على أن هذه الشركات تهيمن على عمليات تصنيع السلع وتسويقها وتوزيعها وتتحكم فيها بصورة قوية . كما أنها تسيطر على الصادرات الزراعية من البلدان النامية ، وبالتالي فهي في وضع يتيح لها تشويه الأهداف المنشودة من السياسات الزراعية والغذائية للبلدان النامية واخفاء حقيقة أوضاع موازينها التجارية بل انها فعلت ذلك في بعض الحالات . ففي قطاع الانتاج ، تشمل هذه التأثيرات اهمال الأغذية الأساسية التقليدية لصالح محاصيل التصدير التجارية ، والافراط في استخدام التكنولوجيا التي تقوم على تكثيف الواردات ورأس المال ، واهمال مصالح

ضار المزارعين والمساهمة في تفاقم تفاوت الدخل بين الأقاليم والمجموعات السكانية . كما أشار هؤلاء المندوبون الى أن عمليات الشركات عبر الوطنية أدت في بعض الحالات ويمكن أن تؤدي الى بروز نمط انمائي يمكن أن يضر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالبلدان ولا يحرص على استخدام الموارد المتوافرة لديها بفعالية .

٦٠ - كذلك انتقد الكثير من المندوبين اتجاه الشركات عبر الوطنية الى تصدير المبيدات الممنوعة أو المحظورة في بلدان المنشأ وأعربوا عن قلقهم ازاء ما تقوم به هذه الشركات من حملات ترويجية مكثفة في البلدان النامية التي تفتقر الى البنى الأساسية والطاقت اللازمة لمراقبة استخدام هذه المبيدات . وقد أدت هذه الممارسات ، في بعض الحالات ، الى حدوث تدهور بيئي وايكولوجي خطير . وحث المندوبون الشركات عبر الوطنية على مراعاة مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها ، وشددوا ، بوجه خاص ، على ضرورة الالتزام باحكام المدونة . كما دعوا هذه الشركات الى مراعاة بنود التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية .

٦١ - وأكد كثير من المندوبين أيضا أن تكاليف ما تقدمه الشركات عبر الوطنية من تكنولوجيا في قطاع الأسمدة وشروط تقديمها تعتبر غير مرضية . ولا تلبي الاحتياجات النوعية لمزارعين في مجال المكننة .

٦٢ - كما انتقد هؤلاء المندوبون نشاطات الشركات عبر الوطنية في مجال تصنيع المنتجات الغذائية وتسويقها في البلدان النامية . وأعربوا عن قلقهم ازاء ما تقدمه هذه الشركات من أغذية باهظة التكاليف لا تتلاءم مع احتياجات البلدان النامية ، وحملتها الترويجية المكثفة التي ، غالبا ، ما تقدم معلومات مضللة للمستهلكين تجعلهم يغيرون من عاداتهم الغذائية بما يضر ببعض المنتجات المحلية ذات القيمة الغذائية العالية . كما أشاروا الى أن بعض الاضافات المستخدمة في تصنيع الأغذية تضر بالصحة . وفي مجال التجارة انتقدوا الشركات عبر الوطنية لتأخرها في تطوير عمليات تصنيع المنتجات في البلدان النامية ، واستغلالها لصفقات التسعير التحويلي فيما بين الشركات وحرمان الحكومات المضيفة من حصة الضرائب وعائدات التصدير . وفيما يتصل بقطاعي الغابات ومصايد الأسماك ، أشار الكثير من المندوبين الى الاستغلال الجائر للموارد وما يترتب على ذلك من أضرار بالغة بالبيئة وقاعدة الموارد الطبيعية في البلد المضيف .

٦٣ - ورأى بعض المندوبين أن الوثيقة مكتملة عموما كاستعراض لما كتب فـــــــي هذا الموضوع ، لكنها لم توجه اهتماما كافيا لما تقدمه الشركات عبر الوطنية من فوائد ومزايا للبلدان النامية ، فمن وجهة نظرهم هناك العديد من الفوائد التي تقدمها هذه الشركات للبلد المضيف . ومن بين هذه الفوائد توفير المزيد من فرص العمالة ، وزيادة حصيله النقد الأجنبي ، اضافة الى المزيد من الضرائب والعوائد الحكومية وانشاء السلع

الأساسية ، وتقديم التكنولوجيا ورأس المال ، وإدارة المصانع والمشروعات التجارية ، وتحويل الزراعة التقليدية . كما أن الشركات عبر الوطنية تضطلع بدور هام فى تنمية النشاطات التى ترتكز على التصدير وعمليات تصنيع الأغذية المعتمدة على الانتاج الزراعى المحلى ، فضلا عن توفير المستلزمات . كذلك تشمل الفوائد العائدة على البلد المضيف الوصول الى الأسواق الدولية والحصول على المنتجات المبتكرة ومراقبة النوعية .

٦٤ - وأشار هؤلاء المندوبون أيضا الى أن الوثيقة نزعته الى تعميم هذه الانتقادات على جميع الشركات عبر الوطنية استنادا الى تجارب سلبية تتصل بنشاطات عدد قليل من هذه الشركات. كما أن ما وجه من انتقادات لنشاطات الشركات عبر الوطنية هو ، فى حقيقته ، نقد يمكن توجيهه لى مشروع تجارى سواء كان أجنبيا أو وطنيا ، كبيرا أو صغيرا . واعترفوا بأن نشاطات الشركات عبر الوطنية يحفزها عنصر الربح ولكن أعمال الشركات التجارية هى ، أيضا ، أداة قيمة لتحقيق التنمية الاقتصادية . وأشاروا الى جهـود المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولى والمصارف الإقليمية ومركز الاستثمار فى المنظمة من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

٦٥ - وأشار مندوب احدى البلدان المتقدمة الى الاهتمام المتزايد لدى المستهلكين فى بلده بقيام تبادل تجارى عادل ومتكافئ مع البلدان الأخرى ، وضرورة أن تمارس الشركات عبر الوطنية نشاطها فى البلدان النامية تحت ظروف اجتماعية واقتصادية مقبولة .

٦٦ - وأعرب بعض المندوبين عن وجهة نظر مفادها أن تتبع البلدان النامية أسلوبا عمليا فى تعاملها مع الشركات عبر الوطنية بهدف الحصول على أكبر قدر من الفوائد وتخفيض التأثيرات السلبية الى أدنى حد . وفى هذا الخصوص كان هناك اتفاق عام على ضرورة أن تقدم الأجهزة المعنية متعددة الأطراف مساعدات الى البلدان المضيفة حتى تتمكن من وضع أحكام ومبادئ محدّدة لتوجيه ممارسات الشركات عبر الوطنية . كما اعترف العديد من المندوبين بضرورة تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان المضيفة فى معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية ، وأشار عدد قليل من المندوبين ، الى المساعدات التى يمكن أن يقدمها فى هذا الصدد المعهد الدولى لقانون التنمية ومقره فى روما .

٦٧ - وأبلغ بعض المندوبين من البلدان النامية اللجنة بالتدابير التى اتخذتها حكوماتهم لوضع خطوط توجيهية وألويات تخص الاستثمارات الأجنبية . وهذا النوع من الاستثمارات يحظى بالترحيب عموما مادام يتيح المهارات الأساسية والموارد التى لا تتوافر على المستوى القطرى ، شريطة أن يعترف بسيادة البلد المضيف وألوياته واحتياجاته الانمائية . وأشار بعض المندوبين الى الخبرات الواسعة المتوافرة فى البلدان النامية والمكاسب التى يمكن تحقيقها من المشروعات المشتركة مع شركات من البلدان النامية الأخرى فى الاطار العام للتعاون بين الجنوب والجنوب .

٦٨ - ووافقت اللجنة عموماً على المناهج المقترحة في مجال السياسات والواردات فـسـى الفقرات من ٧٩ - ٨٤ من الوثيقة ، وأكدت على أنه من الضروري أن تتبنى البلدان النامية سياسات عامة واضحة على المدى البعيد تشمل دور الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا في اقتصادياتها ، وتحدد بدقة المساهمة المطلوبة من الشركات عبر الوطنية ومعايير عملياتها . واعترفت اللجنة بأن السياسات التي تنظم الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجية ينبغي أن تكون متكاملة بصورة ملائمة مع الأهداف القطرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وأقرت أيضاً أن بوسع بعض البلدان المضيفة ، عند تعاملها مع الشركات عبر الوطنية ، أن تزيد حصتها من المكاسب من خلال المساومة البارعة ، وبأن معظم البلدان النامية في حاجة إلى المساعدة من الوكالات متعددة الأطراف ولا سيما من المؤسسات المتخصصة مثل مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ، من أجل تحسين وتعزيز مهاراتها في تقييم الفوائد والتكاليف ، وكذلك تقييم انبعاثات العمليات البديلة ، والتفاوض على أساس شروط مقبولة من جميع الأطراف ، ورصد عمليات الشركات عبر الوطنية وأدائها .

٦٩ - وحث الكثير من المندوبين المنظمة على دعم البلدان النامية في مجالات صياغة سياساتها بشأن الاستثمارات الأجنبية وتقييم مشروعات الشركات عبر الوطنية ، بالإضافة إلى تعزيز أنظمتها اللازمة لرصد ومتابعة نشاطات الشركات في قطاعي الأغذية والزراعة . وطلب الكثير من المندوبين أن تجرى المنظمة مزيداً من التحليل لهذا الموضوع ، ولاسيما بإجراء دراسات قطرية متعمقة ، تشمل بوجه التحديد دراسات عن السلع والمستلزمات وأوضاع الأمن الغذائي . وكذلك اقترح أن ترسل استبيانات إلى الشركات عبر الوطنية وإلى البلدان النامية لطلب المعلومات المتعلقة بالموضوع بهدف زيادة الشفافية . غير أن مندوبين آخرين أشاروا إلى أن مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية يغطي موضوع الشركات عبر الوطنية على نحو مفصل وبصورة مستمرة ، وهو المحفل المتخصص فـسـى هذا الموضوع ضمن منظومة الأمم المتحدة . ويرى هؤلاء أن للمنظمة أولويات أخرى يجدر أن تركز عليها ، وأن تتجنب ازدواجية الأعمال وتداخلها .

٧٠ - وطلبت اللجنة تزويد مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية بالوثيقة CFS: 87/6 الخاصة بنشاط الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في البلدان النامية ، بالإضافة إلى مقتطفات من التقرير الخاص بمناقشات اللجنة ، ليتمكن المركز المذكور من أخذ هاتين الوثيقتين في الاعتبار فيما يقوم به من أعمال .

سادسا - استعراض التحسينات التي أدخلت على النظام العالمي للاعلام
والانذار المبكر خلال الفترة المالية الجارية والاجراءات
التي اتخذت من أجل تعزيز النظم القطرية للانذار المبكر

٧١ - استعرضت اللجنة التحسينات التي أدخلت على النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر خلال الفترة المالية الجارية والاجراءات التي اتخذت من أجل تعزيز النظم القطرية للانذار المبكر على أساس الوثيقة CFS/87/7 . واعتبرت اللجنة أن تقدما ملحوظا قد تحقق خلال الفترة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦ في مجال تعزيز النظام بما يتماشى مع الخطوط التي وضعتها الدورة العاشرة للجنة والتي بفضلها تمكن النظام من الاستجابة للطلبات المتزايدة على خدماته . وأعربت اللجنة عن دعمها القوي لعمل النظام ورأت ضرورة الاستمرار في ايلاء أولوية متقدمة لتطويره . واتفقت آراء اللجنة على أن النظام قد لعب دورا فعالا، خلال هذه الفترة، في الرصد المستمر لحالة المحاصيل وامدادات الأغذية وتوقعاتها على المستويات القطرية والدولية ، وحذر المجتمع الدولي كلما هددت الأخطار امدادات الأغذية . وقد وجدت حكومات كل من البلدان النامية والمتقدمة قيمة عملية كبرى في مختلف التقارير التي يصدرها النظام .

٧٢ - ولاحظت اللجنة بارتياح الاجراءات التي اتخذت خلال الفترة المالية لتحسين جمع البيانات . وقد شملت هذه الاجراءات تعزيز عمليات رصد ظروف المحاصيل من خلال اصصدار تقارير ميدانية مفصلة، والاعتماد المتزايد على ارسال بعثات تقدير المحاصيل والتي من أجلها أعدت خطوط توجيهية خاصة، وتوسيع نطاق استخدام بيانات الارصاد الجوية الزراعية وصور الأقمار الصناعية، واقامة علاقات عمل وثيقة مع الجهات المتبرعة ومع الوكالات الاخرى المعنية بتقديم المعونات والاعتماد على الرصد المكثف للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتي بفضلها أمكن توجيه تحذيرات مبكرة عن المشكلات المتصلة بالامدادات الغذائية في حالات الطوارئ . وبهذا الصدد، أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلت لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل النظام .

٧٣ - كما أعربت اللجنة عن تقديرها للتعديلات المتطورة التي أدخلت على نظام معالجة وتحليل البيانات . وشملت هذه التعديلات زيادة الاعتماد على استخدام أجهزة الكومبيوتر في معالجة البيانات الاحصائية والتحسينات التي أدخلت على تقييم حالة امدادات الأغذية في البلدان النامية وعلى التقديرات الخاصة بحجم الاحتياجات من المعونة الغذائية .

٧٤ - وأشنت اللجنة على التحسينات التي طرأت على نوعية المطبوعات التي يصدرها النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر . وأعربت بصفة خاصة عن ارتياحها لمساراً من تحسينات على نشرة المنظمة "توقعات الأغذية" وعلى صدور التقرير الخاص الجديد السنوي يتناول حالة امدادات الأغذية وواردات الحبوب ، وحجم الاحتياجات الى المعونة الغذائية

إضافة إلى الفواضخ التي تحققت في الامدادات المحلية والقبالة للتصدير في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، واقترح عدد من المندوبين ضرورة أن تحتوى هذه التقارير على معلومات خاصة لتحسين مستوى الاستفادة من تقارير النظام عمليا . وشدد بعض المندوبين على الحاجة إلى توسيع نطاق نشر المطبوعات التي يصدرها النظام .

٧٥ - ولاحظت اللجنة بارتياح سعي النظام العالمي للاعلام والانداز المبكر إلى تكثيف جهوده بالتعاون مع خطة معونات الأمن الغذائي لتدعيم عمليات انشاء نظم الانذار المبكر في البلدان النامية التي تفتقر إلى مثل هذه النظم ، فضلا عن تعزيز نظم المعلومات في البلدان الأخرى . وزاد عدد البلدان التي تتلقى مساعدات من المنظمة لغرض انشاء هذه النظم إلى ثلاثة أمثاله خلال الفترة المالية الجارية . وأثنى عدد كبير من المندوبين على المساعدات المقدمة لتدعيم النشاطات الإقليمية للانداز المبكر التي تشرف عليها الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر في شرق أفريقيا وموتم تنسيق التنمية في أفريقيا الجنوبية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل . وأكدت اللجنة أن المشروعات والبرامج المخصصة لدعم الأنظمة القطرية والإقليمية للانداز المبكر إنما توفر طريقة عملية تضمن مردودية التكاليف لزيادة القدرات القطرية بما يمكنها من معالجة حالات نقص الأغذية . واقترح أن المساعدات المطلوبة بوجه خاص في مجالات نوعية محددة مثل تطوير الاحصاءات الزراعية والتدريب . وأعرب المندوبون من البلدان التي تتلقى دعما فنيا في مجال تشغيل نظمها القطرية للانداز المبكر عن تقديرهم لكل من المنظمة والحكومات المتبرعة لما يقدمونه من مساعدات .

٧٦ - ولاحظت اللجنة أن الطلبات تتزايد على خدمات النظام باستمرار ، وأعربت عن ارتياحها لأن النظام تمكن من الاستجابة على نحو يتسم بالمرونة لحالة امدادات الأغذية المتغيرة على الصعيد العالمي ، ولأنه خصص الجزء الأكبر من موارده لرصد حالة امدادات الأغذية وتوقعاتها في كل بلد على انفراد. ولاحظت اللجنة بارتياح أن النظام قد تمكن من توسيع عمليات الرصد التي يقوم بها للفواضخ الاستثنائية المحلية والقبالة للتصدير وللمساعدات التي قدمتها الجهات المتبرعة من خلال المعاملات الثلاثية وترتيبات المقايضة والشراء المحلي للسلع وذلك اثر انتعاش انتاج الأغذية في أفريقيا عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ في وقت كانت فيه الفرص المتاحة في الأسواق الدولية محدودة لاستيعاب فواضخ الأغذية الأساسية التي حققتها البلدان النامية .

٧٧ - واعترفت اللجنة بأنه على الرغم من التدابير التي اتخذت بالفعل لتعزيز النظام، فما زال هناك عدد من المجالات التي يمكن ادخال تحسينات عليها، ولاحظت أن الحاجة تتطلب ادخال المزيد من التحسينات على قاعدة البيانات ونوعية المعلومات وتوقيت تدفقها، وحث جميع الحكومات على التعاون مع النظام، وأن توفر جميع البيانات المطلوبة

لتشغيله بالطريقة الملائمة . وأكد عدد من المندوبين الحاجة الى تكثيف عمليات الرصد المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية ومشكلات الصحة الحيوانية . وساندت اللجنة الربط المقرر انجازه بين قاعدة بيانات النظام التي تعالج بالكمبيوتر والمركز الدولي للحساب الألكتروني في جنيف ، مما يمكّن الحكومات والمنظمات الدولية المرتبطة بجهاز الكمبيوتر في هذا المركز من الحصول مباشرة على معلومات النظام الجارية . ولاحظت اللجنة مايمكن أن يقدمه الاستشعار عن بعد من مساهمة هامة ، خصوصا في الحالات التي تكون فيها نظم الاحصاء الزراعي ضعيفة ، ولكنها اعترفت بأن بيانات الاستشعار عن بعد وحدها لا تشكل قاعدة كافية لتوقعات المحاصيل. كذلك وافقت اللجنة على ضرورة اتخاذ تدابير اضافية لتعزيز قدرات النظام على رصد أحوال المحاصيل في آسيا ، وبخاصة أثناء فترة الأمطار الموسمية .

٧٨ - وعلى الرغم مما تحقق من تقدم كبير نتيجة انشاء النظم القطرية للانداز المبكر وتعزيزها في البلدان الحساسة ، أكدت اللجنة أن هناك بلدانا كثيرة لا تتوافر لديها نظم فعالة حتى الآن . وأوصت بأن تقدم المنظمة مساعدتها ، عند الطلب ، للمساعدة في هذا المجال ، ولهذا الغرض ينبغي تعبئة المزيد من الدعم المالي الخارجي .

٧٩ - واستنتجت اللجنة ضرورة أن تستمر في اجراء استعراضات دورية لطرق عمل النظام ، وذلك لتدرس أي تطورات جديدة تظهر منه فضلا عن مراجعة أولوياته البرمجية . وبهذا الصدد ، اقترح بأن تتضمن الاستعراضات في المستقبل مزيدا من التحليلات التفصيلية عن العراقيل والمشكلات التي تعترض تنفيذ النظام .

سابعاً - ما يستجد من أعمال

(أ) التقرير الشفوي لرئيس فريق الاستشاريين الخارجيين لتقييم خطة معونات الأمن الغذائي

٨٠ - استمعت اللجنة الى التقرير الشفوي الذي قدمه السيد G. V. K. Rao رئيس فريق الاستشاريين الخارجيين لتقييم خطة معونات الأمن الغذائي. وأعربت عن تقديرها للمعلومات التي قدمها عن نتائج أعمال الفريق واستنتاجاته الرئيسية. ولم تجر اللجنة أي مداوات فنية بشأن النتائج التي توصل اليها فريق التقييم ريثما تتلقى تقريره النهائي ، والذي لاحظت أنه سينظر فيه من جانب لجنة البرنامج والمجلس والمؤتمر جنباً الى جنب مع تعليقات المدير العام .

٨١ - وأبدى بعض المندوبين تعليقاتهم على المعلومات الواردة في المذكرة الاعلامية رقم ١٩ لخطة معونات الأمن الغذائي. وفي معرض الاشارة الى مساهمات المتبرعين للخطة ، رحب المندوبون بزيادة هذه المساهمات الى ١٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وحثوا المتبرعين على تقديم المزيد من الدعم مستقبلا لخطة معونات الأمن الغذائي. وأكد مندوبو عدة بلدان

متبرعة اهتمامهم بأعمال خطة معونات الأمن الغذائي ، وأعربوا عن أملهم في امكانية تعاون حكوماتهم مع المنظمة في تنفيذ أعمال الخطة .

٨٢- وفي حين أكد بعض المندوبين تقديرهم لما تولية خطة معونات الأمن الغذائي من اهتمام متزايد بالبلدان الأفريقية ، أعربوا عن أملهم في أن تواصل الخطة تغطيتها للبلدان في الأقاليم الأخرى ، وحث مندوبون آخرون على تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين أعمال خطة معونات الأمن الغذائي وأعمال المنظمة الأخرى ذات الصلة سواء في المقاس الرئيسي أو الميدان .

(ب) عضوية اللجنة

٨٣- استذكرت اللجنة انه تبعا لما نصت عليه اختصاصاتها فان عضوية اللجنة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وجميع الأعضاء في الأمم المتحدة . ولذا طلبت من المدير العام الاتصال بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي لم تنضم الى عضوية المنظمة بغرض حثها على حضور اجتماعات اللجنة في المستقبل .

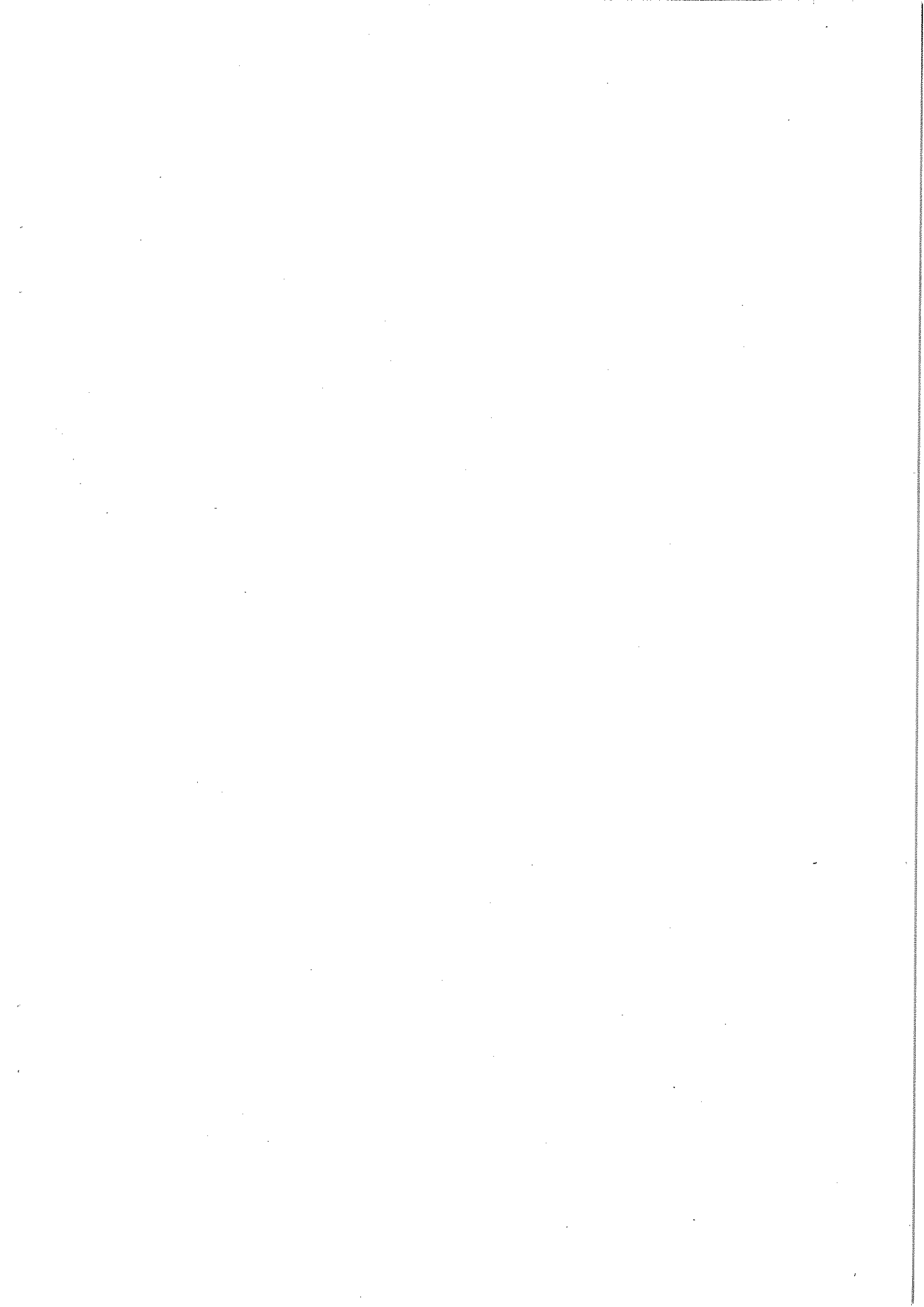
(ج) تقرير الدورة

٨٤- لاحظت اللجنة ان تقرير الدورة سيقدّم الى الدورة الثالثة عشرة لمجلس الأغذية العالمي طبقا للمادة ٣٣(٧) من اللائحة العامة للمنظمة والقرار رقم ٢٢ الصادر عن مؤتمر الأغذية العالمي .

(د) موعد الدورة القادمة ومكان انعقادها

٨٥- لاحظت اللجنة انها تعقد بمقتضى اختصاصاتها دورتين في كل فترة مالية ، ولها أن تعقد دورات اضافية اذا اقتضت أوضاع الأمن الغذائي ذلك . ووافقت على عقد دورتها الثالثة عشرة في مقر المنظمة في روما في ربيع ١٩٨٨ ، على أن يحدد المدير العام الموعد الدقيق بالتشاور مع رئيس اللجنة ، مع مراعاة مواعيد الاجتماعات الأخرى ذات الصلة .

٨٦- ووافقت اللجنة على أن جدول أعمال الدورة القادمة قد يشمل موضوعات من بينها المشكلات المتعلقة بحصول الفشات الفقيرة على الأغذية ، ودراسات حالة عن البرامج القطرية للأمن الغذائي في بعض البلدان المختارة كنماذج ، وكذلك تقييما لأوضاع الأمن الغذائي في العالم والتطورات الأخيرة في السياسات . كما اقترح دراسة امكانية استعراض الاتجاه الذي تتبعه خطة معونات الأمن الغذائي في المستقبل في ضوء القرارات التي اتخذت بناء على النتائج التي توصل اليها التقييم الخارجى .



جدول الأعمال

أولا - المسائل التنظيمية

- (أ) الموافقة على جدول الأعمال
(ب) عضوية اللجنة

ثانيا- تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر والتطورات الحديثة في مجال السياسات

ثالثا- تأثير السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على الأمن الغذائي العالمي

رابعا- متابعة تقرير المدير العام عن الأمن الغذائي العالمي

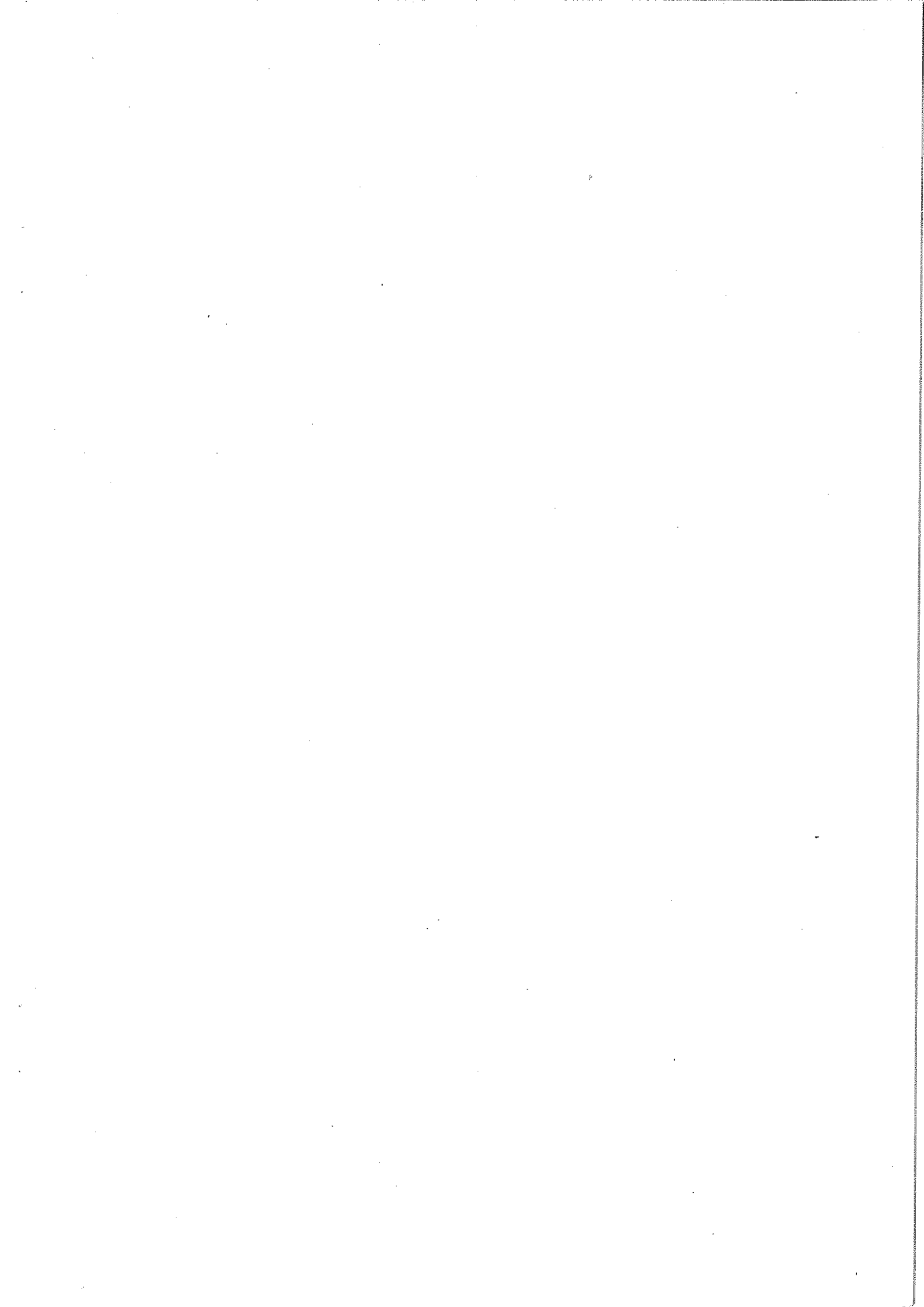
- (أ) دور الجذور والدرنات والموز الأفريقي في الأمن الغذائي في (١) اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، (٢) المحيط الهادئ
(ب) تقييم التدابير الإدارية التي تتخذها الجهات المتهمة لتسليم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ

خامسا- دور الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في البلدان النامية

سادسا- استعراض التحسينات التي أدخلت على النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر خلال الفترة المالية الجارية، والتدابير المتخذة لتعزيز النظم القطريية للإنذار المبكر

سابعا- ما يستجد من أعمال

- (أ) تقرير شفهي من رئيس فريق التقييم الخارجي لخطة مساعدات الأمن الغذائي
(ب) ترتيبات عقد الدورة الثالثة عشرة
(ج) ما يستجد من أعمال
(د) تقرير الدورة

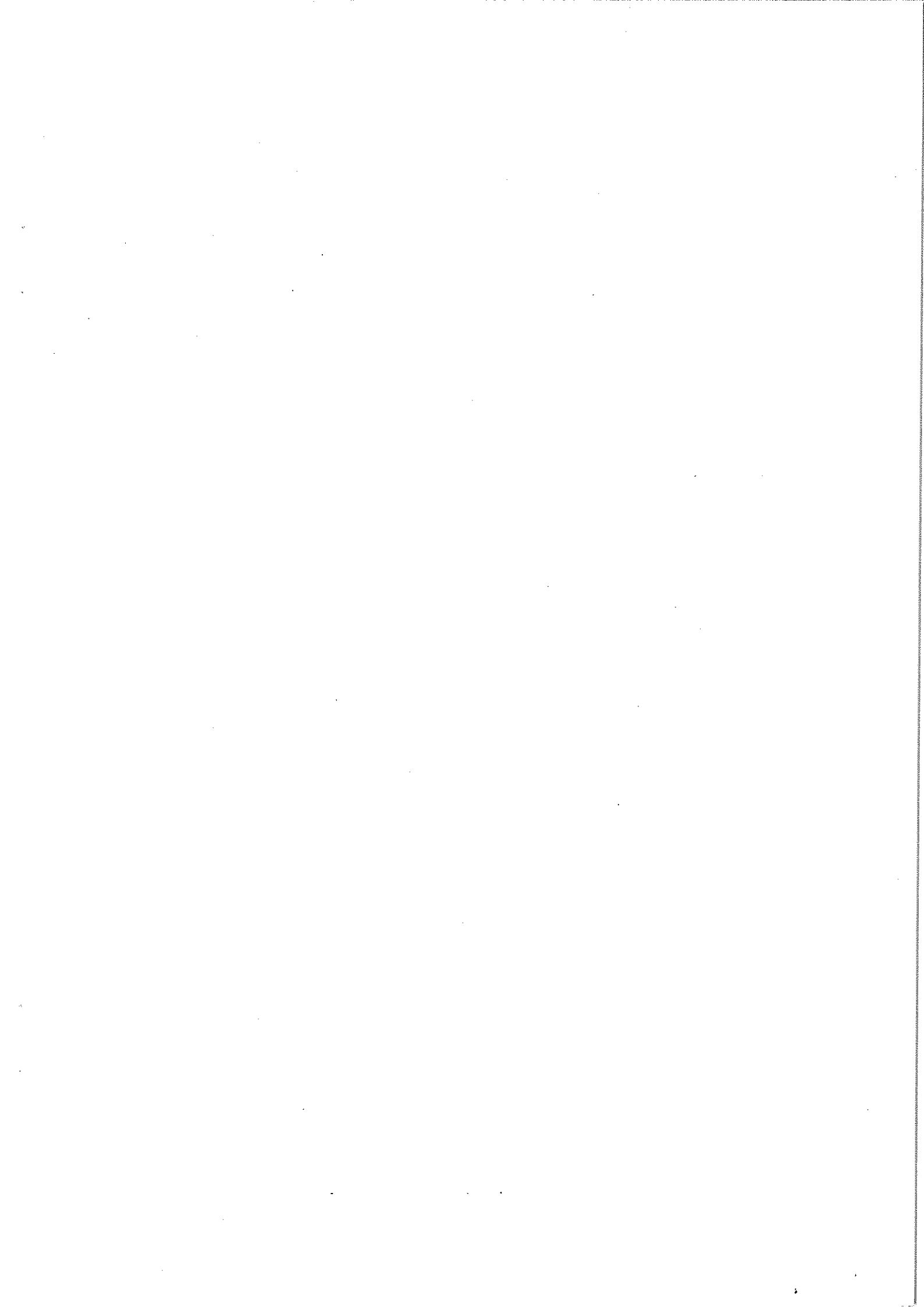


المرفق "ب"

عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي

(في ١٥ أبريل/نيسان ١٩٨٧)

النيجر	ألمانيا الاتحادية	أفغانستان
نيجيريا	غانا	الجزائر
النرويج	اليونان	أنغولا
باكستان	غواتيمالا	الأرجنتين
باناما	غينيا	استراليا
بيرو	غينيا بيساو	النمسا
الفلبين	هندوراس	بنغلاديش
بولندا	المجر	بلجيكا
البرتغال	الهند	بينان
قطر	اندونيسيا	بوتسوانا
رومانيا	جمهورية ايران الاسلامية	بوليفيا
رواندا	ايرلندا	البرازيل
السنغال	اسرائيل	بوركينافاسو
سيراليون	ايطاليا	الكامبيون
الصومال	اليابان	كندا
أسبانيا	كينيا	كاب فيردى
سرى لانكا	جمهورية كوريا	شيلي
السودان	الكويت	الصين
السويد	لبنان	كولومبيا
سويسرا	ليسوتو	الكونغو
تنزانيا	ليبيريا	كوستاريكا
تايلند	ليبيا	كوت ديفوار
تونس	مدغشقر	كوبا
تركيا	ملاوي	قبرص
أوغندا	مالى	جمهورية كوريا
المملكة المتحدة	موريتانيا	الديمقراطية الشعبية
الولايات المتحدة الأمريكية	موريشيوس	الدانمرك
أوروغواي	المكسيك	الجمهورية الدومينيكية
فنزويلا	المغرب	اكوادور
فيتنام	موزامبيق	مصر
اليمن الديمقراطية	ناميبيا	السفادور
يوغوسلافيا	نيبال	اثيوبيا
زائير	الأراضي الناطقة	فنلندا
زامبيا	نيوزيلندا	فرنسا
دومينيكا	نيكاراغوا	غابون



المرفق ج

قائمة المندوبين والمراقبين

LIST OF DELEGATES AND OBSERVERS
LISTE DES DELEGUES ET OBSERVATEURS
LISTA DE DELEGADOS Y OBSERVADORES

Chairman/Président/Presidente:

Guillermo E. González (Argentina)

Vice-Chairmen/Vice-Présidents/Vicepresidentes:

Waliur Rahman (Bangladesh)
D. Dang Mekoula (Cameroon)
Fotis Poulides (Cyprus)
Ismael Díaz Yubero (Spain)

MEMBERS OF THE COMMITTEE
MEMBRES DU COMITE
MIEMBROS DEL COMITE

ALGERIA			
Délégué			
Mlle. FAOUZIA BOUMAIZA	Rome	MOHSIN ALI KHAN	Rome
Représentant permanent adjoint auprès de la FAO		Alternate Permanent Representative to FAO	
ANGOLA			
Délégué		MASOOD AZIZ	Rome
Mme. J. COELHO DA CRUZ	Rome	First Secretary	
Premier Secrétaire			
BELGIUM - BELGIQUE - BELGICA			
Suppléant		Délégué	
M. DOMINGOS NOGUEIRA	Rome	M. VANDEPUTTE	Bruxelles
Deuxième Secrétaire		Ingénieur en chef-directeur Direction des relations internationales agricoles Ministère de l'Agriculture	
ARGENTINA			
Delegado		Suppléant	
C.E. YEREGUI	Cairo	Mlle. B. MINART	Rome
Embajador		Représentant permanent adjoint auprès de la FAO	
Relaciones Exteriores			
BENIN			
Suplentes		Délégué	
G.E. GONZALEZ	Roma	JONAS A. NAPPORN	Rome
Representante permanente ante la FAO		Directeur Général ONC Office National des Céréales	
Sra. M.E. DEREGIBUS	Roma		
Representante permanente ante la FAO			
BOLIVIA - BOLIVIE			
Delegado		Delegado	
M. RYAN	Rome	J. PANTOJA SALAMANCA	Roma
Permanent Representative to FAO		Embajador ante la FAO	
BRAZIL - BRESIL - BRASIL			
Alternate		Suplente	
A.E. MACDONALD	Rome	Srta. R. LIEBERS BALDIVIESO	Roma
Counsellor		Representante permanente alterno ante la FAO	
AUSTRIA - AUTRICHE			
Delegate		Delegate	
H. REDL	Vienna	ALMIR FRANCO DE SA BARBUDA	Rome
Federal Ministry of Agriculture and Forestry		Alternate Permanent Representative to FAO	
BURKINA FASO			
Alternate		Délégué	
D. KINZEL	Rome	I. GANSORE	Rome
Permanent Representative to FAO		Attaché	
BANGLADESH			
Delegate			
W. RAHMAN	Rome		
Ambassador and Permanent Representative to FAO			
ALTERNATES			
Alternates			
A.K.M. FAZLEY RABBI	Rome		
Alternate Permanent Representative to FAO			

CAMEROON - CAMEROUN - CAMERUN

Délégué
D. DANG MEKOULA
Secrétaire Permanent
Comité FAO/PAM
Yaoundé

Suppléant
T. YANGA
Représentant permanent adjoint
auprès de la FAO
Rome

CANADA

Delegate
G.H. MUSGROVE
Permanent Representative to FAO
Rome

Alternate
M.A. FREDETTE
Deputy-Director for Multilateral
Affairs
Agriculture Canada
Ottawa

CAPE VERDE - CAP-VERT - CABO VERDE

Délégué
A. RODRIGUES PIRES
Ambassadeur auprès de la FAO
Rome

Suppléants
A. SPENCER-LOPES
Conseiller
Rome

Mme. M. DE LOURDES DUARTE
Attaché agricole
Rome

CHILE - CHILI

Delegado
C. DINATOR
Representante permanente alterno
ante la FAO
Rome

CHINA - CHINE

Delegate
LI ZHENHUAN
Deputy Permanent Representative
to FAO
Rome

Alternates

XU JI
Second Secretary
Rome

GONG JIANCHUN
Attaché
Rome

COLOMBIA - COLOMBIE

Delegado
MARIO RODRIGUEZ RICO
Viceministro de Agricultura
Bogotá

Suplentes

G. BULA HOYOS
Embajador ante la FAO
Roma

S.ra O. CLEMENCIA FERNANDEZ
Primer Secretario
Roma

S.ra M. HURTADO
Tercer Secretario
Roma

CONGO

Délégué
M. MOMBOULI
Représentant permanent adjoint
auprès de la FAO
Rome

COSTA RICA

Delegado
C. DI MOTTOLA BALESTRA
Embajador ante la FAO
Roma

Suplente

Sra. Y. GAGO DE SINIGAGLIA
Representante permanente alterno
ante la FAO
Roma

COTE D'IVOIRE

Délégué
K.D. YOMAN
Représentant permanent adjoint
auprès de la FAO
Rome

CUBA

Delegado
L. ARIZA HIDALGO
Embajador ante la FAO
Roma

Suplentes

Sra. M. INZAULGARAT
Representante permanente alterno
ante la FAO
Roma

P. REYNALDOS DUENAS
Tercer Secretario
Roma

Sra. G. SOTO CARRERO
Especialista
Comite Estatal de Colaboracion
Economica
Havana

CYPRUS - CHYPRE - CHYPRE

Delegado
F.G. POULIDES
Ambassador to FAO
Rome

Alternate

G. F. POULIDES
Alternate Permanent Representative
to FAO
Rome

**DEMOCRATIC PEOPLES'S REPUBLIC OF KOREA -
REPUBLICQUE POPULAIRE DEMOCRATIQUE DE
COREE - REPUBLICA POPULAR DEMOCRATICA DE
COREA**

Delegate
KANG SOK LYONG Rome
Deputy Permanent Representative
to FAO

Alternate
CHA CHOL MA Rome
Attaché

DENMARK - DANEMARK - DINAMARCA

Delegate
J.S. NIELSEN Copenhagen
Head of Division
Ministry of Agriculture

Alternates
JOHN GLISTRUP Rome
Permanent Representative to FAO

MICHAEL HJORTSOE Copenhagen
Head of Section
Ministry of Foreign Affairs

Mrs. GERTRUD RIEMANN Copenhagen
Head of Section
Ministry of Agriculture

MS. SUSAN ULBAEK Copenhagen
Head of Section
Ministry of Foreign Affairs

DOMINICA - DOMINIQUE

Delegate
M.P. BENJAMIN Rome
Ambassador to FAO

Alternate
Mrs. H. BENJAMIN Rome

**DOMINICAN REPUBLIC - REPUBLIQUE
DOMINICAINE - REPUBLICA DOMINICANA**

Delegate
Srta. D.M. CEDENO PEREZ Roma
Consejero

ECUADOR

Delegate
L. POZO MALO Roma
Representante Permanente alterno
ante la FAO

EGYPT - EGYPTE - EGIPTO

Delegate
A. EL AZIM EL-GAZZAR Rome
Agricultural Counsellor

EL SALVADOR

Delegado
M.E. JIMENEZ Roma
Representante permanente adjunto
ante la FAO

ETHIOPIA - ETHIOPIE - ETIOPIA

Delegate
A. YILALA Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

FINLAND - FINLANDE - FINLANDIA

Delegate
SEPPO KOIVULA Helsinki
Director
State Granary

Alternate
C.A. HARTMAN Rome
Permanent Representative to FAO

FRANCE - FRANCIA

Délégué
J. POSIER Rome
Ambassadeur auprès de la FAO

Suppléants
J.-L. GRAEVE Rome
Représentant permanent adjoint
auprès de la FAO

S. MADAULE Paris
Ministère de l'Agriculture

Mme. M. COHADE Paris
Chef de Bureau
ONIC, Ministère de l'Agriculture

GABON

Délégué
J.F. NGUEMA-NZE Rome
Ambassadeur auprès de la FAO

Suppléant
Mme I. ALVES DIAS DA GRACA Rome
Deuxième Conseiller

**GERMANY, FED. REP. - ALLEMAGNE, REP. FED.
ALEMANIA, REP. FED.**

Delegate
H. STREICHERT Bonn
Administrator
Federal Ministry of Food,
Agriculture and Forestry

Alternate
G. DIETERIE Rome
Alternate Permanent
Representative to FAO

GHANA

Delegate
W.K. NKUMAH Accra
Under Secretary for Agriculture

Alternates

P.A. KURANCHIE Accra
Managing Director
Ghana Food Distribution Corporation

Mrs. K. ABANKWA Rome
Deputy Permanent Representative
to FAO

GREECE - GRECE - GRECIA

Delegate
Ms. Z. IERONIMAKI Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

Alternate
D. DADIOTIS Athens
Consultant,
Ministry of Foreign Affairs

GUINEA - GUINEE

Délégué
I. KABA Rome
Représentant permanent adjoint
auprès de la FAO

GUINEA-BISSAU - GUINEE-BISSAU

Délégué
IMBRAHIMA DIEME Bissau
Directeur du Bureau pour
la Planification de la Sécurité
alimentaire
Ministère du Plan

Suppléant
M. BOCOUM Bissau
Conseiller technique
Principal du projet
Ministère du Plan

HONDURAS

Delegado
Sra. M. REINA Rome
Agregada

HUNGARY - HONGRIE - HUNGRIA

Delegate
L. ZELKO Rome
Permanent Representative to FAO

Alternate

T. SZANYI Budapest
Senior Officer
Ministry of Agriculture and Food

INDIA - INDE

Delegate
T.V. VIJAYASEKHARAN New Delhi
Secretary
Department of Food

Alternates

A.M. KHALEELI Rome
Ambassador to FAO

V.K. SIBAL Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

INDONESIA - INDONESIE

Delegate
H. ADANG Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

Alternate

H.G. ATMADJA Rome
Acting Attaché of Agriculture

IRAN

Delegate
H.R. NIKKAR ISFAHANI Rome
Ambassador to FAO

IRELAND - IRLANDE - IRLANDA

Delegate
O. RYAN Rome
Agricultural Attache

ITALY - ITALIE - ITALIA

Délégué
Mme. M.G. SCAGLIA Rome
Ministère des affaires étrangères

JAPAN - JAPON

Delegate
K. SHIOZAWA Rome
Permanent Representative to FAO

Alternates

M. SUZUKI Tokyo
Senior Officer
Ministry of Agriculture,
Forestry and Fisheries

E. KAWAHARA Tokyo
Official
Ministry of Foreign Affairs

KENYA

Delegate
S.M. GUANTAI Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

Alternate S.P. LESHORE Alternate Permanent Representative to FAO	Rome	MALI Délégué A.A. SOW Premier Conseiller	Rome
KOREA, REP. OF - COREE, REP. DE - COREA, REP. DE Delegate KOO-BUM SHIN Agricultural Attaché	Rome	MAURITANIA - MAURITANIE Délégué M.S.OULD-BAH Commissaire Sécurité Alimentaire	Nouakchott
Alternate JANG BAE YOUN Assistant Agricultural Attaché	Rome	MEXICO - MEXIQUE Delegado J.R. LOPEZ-PORTILLO Representante Permanente ante la FAO	Roma
KUWAIT Delegate Miss F.J. HAYAT Head, Foreign and Technical Relations Agriculture Affairs and Fish Resources Authority	Safat	Suplentes A. GUTIEREZ CANET Representante permanente alterno ante la FAO	Roma
LEBANON - LIBAN - LIBANO Délégué M. KHORAYCH Conseiller	Rome	Srta. M. LIZARRAGA Consejero para asuntos pesqueros	Roma
LESOTHO Delegate G.P. KHOJANE Ambassador to FAO	Rome	MOROCCO - MAROC - MARRUECOS Délégué M.BENNIS Représentant Permanent adjoint auprès de la FAO	Roma
Alternates M. RAMAEMA Ministry of Agriculture	Maseru	NEPAL Delegate H.M.P. SHRESTHA Joint Secretary Ministry of Supplies	Kathmandu
M. LETEKA Alternate Permanent Representative to FAO	Rome	NETHERLANDS - PAYS-BAS - PAISES BAJOS Delegate L. TH.B.HERTOG Permanent Representative to FAO	Rome
Mrs. C.H. MOTSOENE Project Officer, Military Council	Maseru	Alternates A.D. OOMEN Technical Advisor Ministry of Foreign Affairs Food Programmes Section	The Hague
LIBYA - LIBYE - LIBIA Delegate B.M. SAID Permanent Representative to FAO	Rome	C.B. HOUTMAN Ministry of Agriculture and Fisheries Directorate for Development Cooperation	The Hague
MADAGASCAR Délégué A. ANDRIATSIAFAJATO Ambassadeur Représentant permanent auprès de la FAO	Rome	P.A.L. DE RIJK Ministry of Agriculture and Fisheries Directorate for International Economic Affairs	The Hague
Suppléant RABE RAPHAEL Représentant permanent adjoint auprès de la FAO	ROME	R.P.J. BOL Deputy Director International Economic Affairs Ministry of Agriculture and Fisheries	The Hague

NEW ZEALAND - NOUVELLE-ZELANDE - NUEVA ZELANDIA		Sra. D. VILLAMONTE Primer Consejero	Roma
Delegate Mrs. A.J. Costello Kamsvag Alternate Permanent Representative to FAO	Rome		
NICARAGUA		PERU-PEROU	
Delegado H. CARRION Embajador ante la FAO	Roma	Delegado W. ZUNIGA Embajador ante la FAO	Roma
Suplentes Sra. V. ESPINOSA Representante permanente alterno ante la FAO	Roma	PHILIPPINES - FILIPINAS	
E. FONSECA Representante permanente alterno ante FAO	Roma	Delegate H. CARANDANG Alternate Permanent Representative to FAO	Rome
NIGER		POLAND - POLOGNE - POLONIA	
Délégué S. BAWA Représentant permanent auprès de la FAO	Rome	Delegado J. ORZESZKO Alternate Permanent Representative to FAO	Rome
NORWAY - NORVEGE - NORUEGA		PORTUGAL	
Delegate H. HOSTMARK FAO Coordinator Ministry of Development Cooperation	Oslo	Delegate A. DE ALMEIDA RIBEIRO Alternate Permanent Representative to FAO	Rome
Alternates N.R. KAMSVAG Alternate Permanent Representative to FAO	Rome	SENEGAL	
J. LEIRO Senior Executive Officer Norwegian Ministry of Development Cooperation	Oslo	Délégué M. SECK Conseiller Technique Ministère Développement Rural	Dakar
PAKISTAN		Suppléant L. GOMIS Représentant permanent adjoint auprès de la FAO	Rome
Delegate J. MUSHARRAF Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative to FAO	Rome	SPAIN - ESPAGNE - ESPANA	
PANAMA		Delegado I.D. YUBERO Representante permanente ante la FAO	Roma
Delegado J.M. WATSON Embajador ante la FAO	Rome	Suplentes F. ZAMARRIEGO Director, Programa Relaciones Bilaterales y Multilaterales	Madrid
Suplente H. MALTEZ Representante permanente alterno ante la FAO	Roma	A. POLANCO Director, Orc.Fin.Int.	Madrid
		SUDAN - SOUDAN	
		Delegate M.K. SHAWKI	Khartoum
		Alternate G. AHMED Permanent Representative to FAO	Rome

SWEDEN - SUEDE - SUECIA

Delegate

G. ERICSSON

Rome

Permanent Representative to FAO

Alternates

GOERAN ANKARBERG

Rome

Alternate Permanent Representative to FAO

ANDERS FYRENIUS

Stockholm

Swedish Grain Trade Association

SWITZERLAND - SUISSE - SUIZA

Délégué

P. WIESMANN

Rome

Représentant permanent adjoint auprès de la FAO

Suppléants

M. FERRONI

Berne

Direction de la Coopération au Développement et de l'Aide Humanitaire

I. MARINCEK

Berne

Secrétaire du Comité Nationale Suisse de la FAO

TANZANIA - TANZANIE

Delegate

H. MWINYIGOHA

Rome

Embassy of Tanzania

THAILAND - THAILANDE - TAILANDIA

Delegate

VANROB ISARANKURA

Rome

Permanent Representative to FAO

Alternate

PINIT KORSIEPORN

Rome

Alternate Permanent Representative to FAO

TUNISIA - TUNISIE - TUNEZ

Délégué

MOHAMED ABDELHADI

Rome

Représentant permanent auprès de la FAO

Adjoint

L. MOUAFFAK

Tunis

Office des Céréales

B. BEN AMMAR

Tunis

Sous-Directeur de la Planification au Ministère de l'Agriculture

TURKEY - TURQUIE - TURQUIA

Delegate

TEMEL ISKIT

Rome

Permanent Representative to FAO

Alternate

HASIM OGUT

Rome

Alternate Permanent Representative to FAO

UNITED KINGDOM - ROYAUME-UNI - REINO UNIDO

Delegate

R.F.R. DEARE

Rome

Permanent Representative to FAO

Alternate

E.F. WADE-BROWN

London

Overseas Development Administration

UNITED STATES OF AMERICA - ETATS-UNIS D'AMERIQUE - ESTADOS UNIDOS DE AMERICA

Delegate

AVRAM E. GUROFF

Washington

Assistant Administrator

U.S. Department of Agriculture

Alternates.

GILBERT JOHNSON

Washington

Food Policy Division

Office of Food Policy and Programs

Bureau of Economic and Business

Affairs

Department of State

JAMES E. ROSS

Rome

Agricultural Attaché

United States Mission to FAO

A. DANIEL WEYGANDT

Rome

Acting Permanent Representative

United States Mission to FAO

Ms. R. VAN HAEFTEN

Washington

Office of International

Cooperation and Development

U.S. Department of Agriculture

URUGUAY

Delegado

G. SOMMA

Roma

Representante permanente alterno ante la FAO

VENEZUELA

Delegado

SRA. MARIA I. CASELLAS

Roma

Consejero

YEMEN, PEOPLES'S DEM. REP. - REP. DEM. POP. DU YEMEN - REP. DEM. POPULAR DEL YEMEN

Delegate

A.M. KHALED

Rome

Ambassador to FAO

YUGOSLAVIA - YOUGOSLAVIE

Delegate
M. TAPAVICKI Rome
Permanent Representative to FAO

Alternate
M. KARIC Belgrade
Adviser, Federal Committee for
Agriculture

ZAMBIA - ZAMBIE

Delegate
R. MULELE Lusaka
Assistant Director of Agriculture
Ministry of Agriculture
and Water Development

Alternate
T.F.F. MALUZA Rome
Alternate Permanent
Representative

**OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT MEMBERS OF COMMITTEE
OBSERVATEURS D'ETATS MEMBRES NE SIEGEANT PAS AU COMITE
OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS QUE NO SON MIEMBROS DEL COMITE**

**CZECHOSLOVAKIA - TCHECOSLOVAQUIE -
CHECOSLOVAQUIA**

G. MACKO Rome
Permanent Representative to FAO

IRAQ

T. AL MESH-HEDANI Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

MALAYSIA - MALAISIE - MALASIA

M. JUSOH Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

M.Z. MOHAMMED Rome
Alternate Permanent Representative
to FAO

**SAUDI ARABIA - ARABIE SAOUDITE -
ARABIA SAUDITA**

A. HARIRI Rome
Assistant to Permanent Representative

**PERMANENT OBSERVER OF THE HOLY SEE
OBSERVATEUR PERMANENT DU SAINT-SIEGE
OBSERVADOR PERMANENTE DE LA SANTA SEDE**

S.E. Msgr. A. FERRARI-TONIOLO Vatican
Permanent Observer to FAO City

Dr. VINCENZO BUONOMO Vatican
City

Rev. ALOYSIUS FONSECA SJ Vatican
City

**REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES
REPRESENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPECIALISEES
REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS**

UNHCR - HCR - ACNUR
MOHAMMED BENAMAR Rome
Representative for Italy

D.C. COUTTS Rome
Programme Officer
Operations Division

WFP - PAM - PMA
J.M. BOUCHER Rome
Acting Chief, Policy Research
and Data Analysis Group

**WORLD FOOD COUNCIL - CONSEIL MONDIAL
DE L'ALIMENTATION - CONSEJO MUNDIAL DE
LA ALIMENTACION**

E. DLAMINI Rome
Economic Affairs Officer

M. VANEGAS Rome
Economic Affairs Officer

IMF - FMI
L. ALEXANDER
Economist

Washington

IFAD - FIDA
W. LINEBERRY
Policy Analyst

Rome

**EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY
COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPEENNE
COMUNIDAD ECONOMICA EUROPEA**

J.-J. RATEAU Bruxelles
Administrateur Principal
Direction Générale de l'Agriculture

U. HESSE
Chef de Division

Bruxelles

Mme. M. DURING Bruxelles
Fonctionnaire

**OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNAMENTALES
OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES**

OECD - OCDE

P. DYMCK Paris
Administrator
Directorate for Food, Agriculture
and Fisheries

**OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES
OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES**

IFAP - FIPA

S.ra G. PELA Rome
Permanent Representative to FAO

WUCWO - UMOFC

Ms. B. COLEMAN SANTORO Paris
Permanent Representative to FAO

T. LUCEY Paris
Development Programme Officer

M. MORFAW Rome
Representative for Rome

IAW - AIF

Mrs. S. PILLAY Rome
Permanent Representative to FAO

ICW - CIF - CIDEM

Mrs. L. PASSERINI Paris
Permanent Representative to FAO

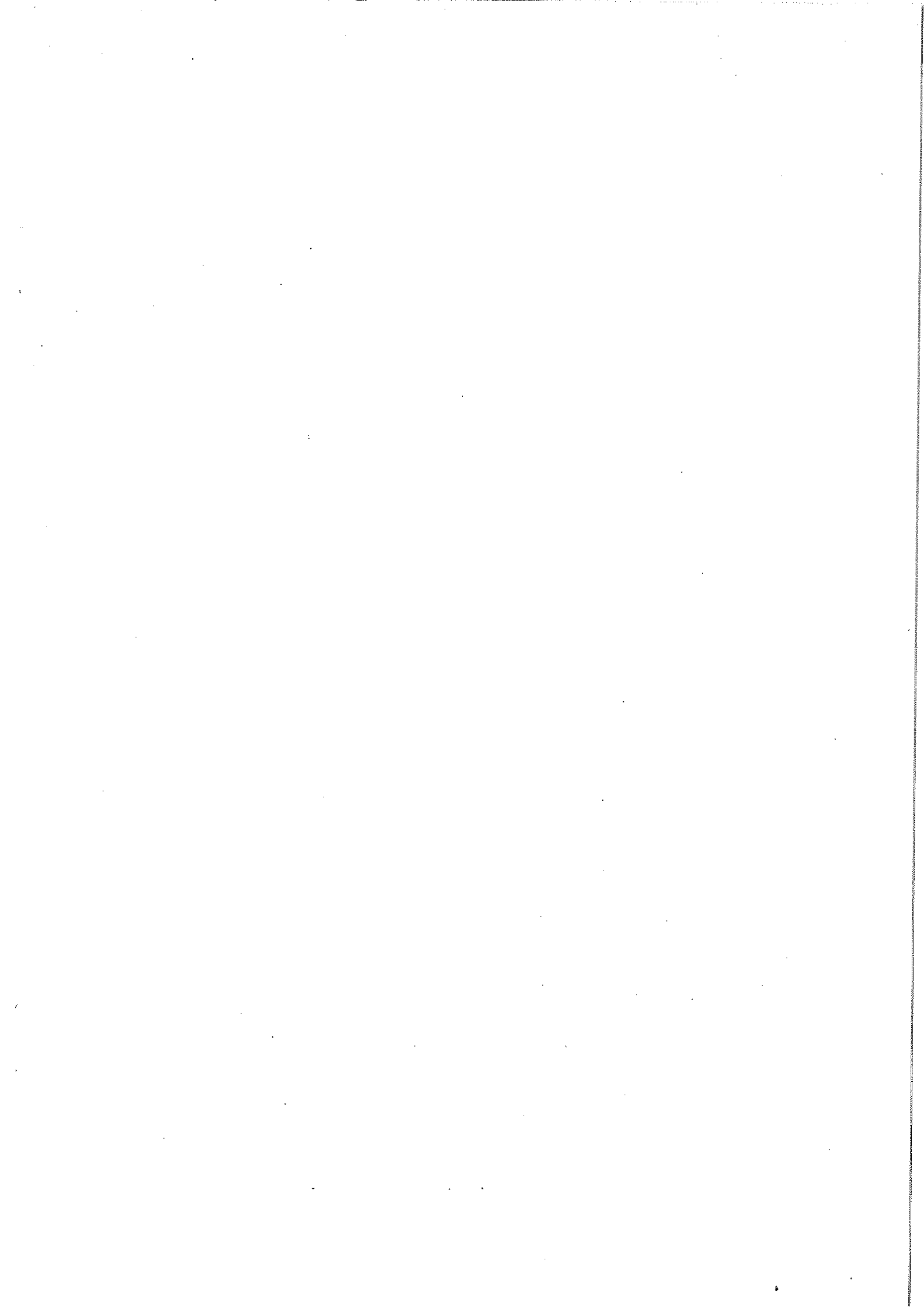
CARITAS INTERNATIONALIS

Mrs. P. WOHLRAB Rome
Permanent Representative to FAO

المرفق "د"

قائمة الوثائق

<u>رقم الوثيقة</u>	<u>العنوان</u>	<u>البند من جدول الأعمال</u>
CFS: 87/1	جدول الأعمال المؤقت	أولا
CFS: 87/2	تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر والتطورات الحديثة في مجال السياسات	ثانيا
CFS: 87/2 Sup.1	تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر والتطورات الحديثة في مجال السياسات	ثانيا
	بيان لاستكمال المعلومات	
CFS: 87/3	تأثير السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على الأمن الغذائي العالمي	ثالثا
CFS: 87/4(a)	دور الجذور والدرنات والموز الأفريقي فسي الأمن الغذائي في اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	رابعا (أ)
CFS: 87/4(b)	دور محاصيل الجذور في تعزيز الأمن الغذائي في اقليم المحيط الهادى	رابعا (أ)
CFS: 87/5	تقييم التدابير الادارية التي تتخذها الجهات المتبرعة لتسليم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ وتوقيت استجابتها	رابعا (ب)
CFS: 87/6	دور الشركات عبر الوطنية في قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك فسي البلدان النامية	خامسا
CFS: 87/7	استعراض التحسينات التي أدخلت على النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر خلال الفترة المالية الجارية، والتدابير المتخذة لتعزيز النظم القطرية للانذار المبكر	سادسا
CFS: 87/Inf/1	الجدول الزمني المقترح	
CFS: 87/INF/2	قائمة الوثائق	
CFS: 87/Inf/3	مستخرج من تقرير الدورة التسعين لمجلس المنظمة	
CFS: 87/INF/4	قائمة أعضاء اللجنة	
CFS: 87/INF/5	قائمة المندوبين	



المرفق "هـ"

بيان المدير العام

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
السادة المندوبون والمراقبون الكرام
سيداتي وسادتي،

من دواعي سروري العظيم أن أرحب بكم في الدورة
الثانية عشرة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

انكم تلتقون في وقت حرج للغاية. فالامدادات الغذائية على المستوى العالمي كافية
بل فائضة، وأسعار الحبوب في الأسواق العالمية انخفضت الى أدنى مستوى لها منذ نصف قرن
بالأرقام الحقيقية. ومع ذلك لايزال العديد من البلدان المستوردة للأغذية التي تعاني من
المشاكل المعالية غير قادرة على سد جميع احتياجاتها، وقد بلغت الديون الخارجية التي
تشغل كاهل البلدان النامية مستويات مرتفعة للغاية. واحتدمت المنافسة على الأسواق
وانتشرت التدابير الحمائية، وتسود الأسواق العالمية للتسرع، باستثناء القليل منها،
حالة من الاضطراب.

سخاء الطبيعة

كانت المحاصيل طيبة بصفة عامة، ومحاصيل الأغذية الأساسية تكفي وتزيد للمحافظة
على الأمن الغذائي على المستوى العالمي في ١٩٨٧. وواصل الانتاج العالمي من الأغذية
الأساسية نموه المتطرد في عام ١٩٨٦ في أعقاب المحصول القياسي الذي تحقق قبل ذلك بعام.
والأهم من ذلك أن الجانب الأكبر من زيادة الانتاج تحقق في البلدان النامية ذات العجز
الغذائي. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ازداد انتاج الحبوب بنسبة ٣٦ في
المائة في ١٩٨٦، وانتاج الجذور والدرنات بنحو ٦ في المائة. وحافظ اقليم الشرق الأقصى
أيضا على قوة اندفاعه في زيادة انتاج الأغذية.

والمتموقع أن يزيد الاستهلاك العالمى من الأغذية الأساسية بنسبة ٢٧٪ فى المائة فى ١٩٨٧/١٩٨٦ عن رقم السنة الماضية أى أنه سيجاوز زيادة السكان، وسيحدث أكبر قدر من هذه الزيادة فى البلدان النامية، شأنها شأن زيادة الانتاج.

والى جانب ذلك حدثت زيادة ملموسة فى مخزونات الأغذية فى عدد من البلدان، النامية والمتقدمة على السواء. والمتوقع أن تصل المخزونات المرحّلة من الحبوب التى رقم قياسى هو ٤٥٢ مليون طن فى نهاية الموسم الجارى، أى ما يعادل ٢٧٪ فى المائة من الاستهلاك الظاهرى فى العالم. وفى الوقت نفسه هبطت أسعار الحبوب فى الأسواق الدولية الى مستويات منخفضة بشكل غير عادى.

فشل الانسان

ورغم كل هذه التطورات لايزال الأمن الغذائى معدوماً فى عدد من البلدان، والسبب الأساسى فى ذلك يرجع الى فعل الانسان نفسه، مثل النزاعات الأهلية، ونقص فرص العمـل والحصول على دخل، وسوء السياسات، وصعوبة المناخ الاقتصادى الخارجى.

النزاعات الأهلية والاستجابة لحالات الطوارئ

والتواقع أن حالات نقص الانتاج والكوارث التى يصنعها الانسان لاتزال موجودة. وهناك ستة عشر بلداً عانت من نقص الأغذية هذه السنة وهى تحتاج الى مساعدات استثنائية اما فى شكل معونة غذائية أو فى شكل دعم للمشتريات المحلية. ويقع أحد عشر بلداً من هذه البلدان، أى أغلبها، فى أفريقيا، ومنها أربعة فى آسيا وبلد واحد فى الشرق الأدنى. ورغم سخاء الجهات المتبرعة لاتزال هناك احتياجات قائمة فى بعض البلدان.

ومن دواعى الانزعاج بوجه خاص أن النزاعات الأهلية تهدد الملايين من البشر اليوم. فنصف هذه البلدان الستة عشر يمر بنزاع أهلى. وفى كثير من هذه الحالات لايمكن تسليـم المعونة الغذائية لكل من يعانى. والنوع الغذائى المتدهور فى موزامبيق يبعث على القلق بوجه خاص.

ويحتاج الأمر الى تحسينات كثيرة، من جانب البلدان المتلقية والمتبرعة على حد سواء، حتى تكون الاستجابة سريعة لحالات الطوارئ الغذائية.

وقد عرضت عليكم فى العام الماضى اقتراحاً مفصلاً عن وضع الامدادات الغذائية فى أماكن متقدمة لاستخدامها فى عمليات الطوارئ. وعلى سبيل متابعة ذلك الاقتراح وبناءً على طلب اللجنة، استعرضنا هذا العام الاجراءات الادارية التى تتبعها الجهات المتبرعة

فى الاستجابة للطوارئ الغذائية وتوقيت هذه الاستجابة. وبين استعراضنا أن قدرا كبيرا من التأخير يحدث أثناء عملية شراء الامدادات واعدادها فى البلدان المتبرعة منذ تسلّم طلب المعونة الطارئة وحتى تحميل المعونة على سفن الشحن. لذلك سيسهل تلبية احتياجات الطوارئ اذا كانت امدادات الطوارئ فى حالة استعداد من ناحية الاجراءات الادارية.

وتعتمد الاستجابة الفعالة للطوارئ الغذائية أيضا على سرعة اكتشاف حالات الطوارئ وشبكة التوقع. ولايزال النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر التابع للمنظمة يظنح بدور مهم فى هذا الصدد. وفى الآونة الأخيرة، تركزت جهود تعزيز هذا النظام على تحسين تدفق المعلومات من الناحيتين النوعية والكمية، ويشمل ذلك اشراك المنظمات غير الحكومية فى العمل، ووضع المؤشرات التى تدل على قرب حدوث المجاعة، وتحسين معالجة المعلومات وتوزيعها. وقد أسندت الأولوية فى الأعمال الخاصة بالمشروعات التى تنفذها المنظمة فى البلدان النامية الى انشاء نظم قطرية للانذار المبكر لاسيما فى أفريقيا. ولايزال هناك مجال كبير لادخال التحسينات فى هذا الميدان.

ضعف القدرة الاقتصادية على شراء الأغذية

وتنتشر ظاهرة انعدام الأمن الغذائى المتوطنة والمزمنة على مستوى الأسرة حتى رغم توافر الامدادات على مستوى القرية والمنطقة والقطر. ذلك أن عدم المساواة فى توزيع الدخل، وقلة فرص العمل، والفقر المدقع فى الكثير من البلدان النامية تحرم ملايين البشر من القدرة على شراء ما يكفى لقوت يومهم.

وهكذا تشاء الصدق أن يجتمع العجز عن شراء الأغذية مع تراكم الفوائض الغذائية لدى عدد من البلدان النامية خلال الموسمين السابقين. كما أن وجود فوائض لايمكن الاستفادة منها يسبب خسائر نظرا لنقص مرافق التخزين، كما أنه أدى الى انخفاض الأسعار وصرف المنتجين عن الانتاج فى المستقبل.

الفوائض لدى البلدان النامية

وقد سبق لى أن وجهت العديد من النداءات لتشجيع الجهات المتبرعة على دعم ترتيبات المقايضة والمعاملات الثلاثية من أجل مساعدة البلدان النامية على تسويق فوائضها. وخلال ١٩٨٦/١٩٨٥ قدمت الجهات المتبرعة مساعدات يسهل تصدير السلع الغذائية عن طريق المعاملات الثلاثية وترتيبات المقايضة، من البلدان الأفريقية بصفة خاصة، بل وساعدت فى حالات قليلة على شراء بغرض التوزيع المحلى. وانى لأشكر الجهات المتبرعة على الاستجابة السخية لهذه النداءات، وآمل أن تستمر فى دعمها لهذا العمل فى

السياسات الزراعية غير الملائمة

وللسياسات الحكومية غير الملائمة جانب من المسؤولية عن نقص الأمن الغذائي فى أنحاء كثيرة من العالم. فالعديد من البلدان النامية لا يعطى الزراعة ما تستحقه من أولوية، وحوافز الانتاج ليست كافية والضرائب على المزارعين باهظة. والوضع على تقيض ذلك فى الكثير من البلدان الصناعية، حيث بلغ الطلب على الأغذية بالفعل درجة التشبع، وأدت أسعار الدعم المرتفعة الى انتاج مفرط تسانده الحوافز المقررة للتقدم التكنولوجى. وكان من نتائج ذلك أن اشتدت حرب التجارة الزراعية باستعمال اعانات التصدير، فارتفعت التكاليف التى تتحملها الميزانيات مع ضغط بقية النفقات الاجتماعية.

فهذا النمط الذى تتبعه البلدان الصناعية فى سياسة الانتاج والتجارة له آثار مهمة تنعكس على الأمن الغذائى العالمى. وأمامكم بند عن هذه القضايا فى جدول الأعمال، ويهمنى كثيرا أن أعرف نتيجة مداولاتكم فى هذا الموضوع.

المنخا الاقتصادية الخارجى

كان المنخا الاقتصادية العالمى الصعب سببا فى زيادة تعقيد مشاكل الأمن الغذائى التى تواجه الكثير من البلدان النامية. فقد كان على تلك البلدان أن تواجه مشكلة الديون الخانقة، فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه عائداتها من التجارة، وقل تدفق أموال الاستثمار اليها، بل وشهدت تدفقا صافيا لروءوس الأموال الى خارجها. وقد بلغت الديون المستحقة عليها من الضخامة بحيث أصبحت خدمتها تمتص فى المتوسط نحو ربع عائداتها السنوية من الصادرات. واضطر الكثير من البلدان الى تطبيق تعديلات هيكلية مؤلمة تشتمل على تخفيض اعتمادات الميزانية. ولم يصاحب هذه التعديلات حتى الآن اسراع فى وتيرة النمو الاقتصادي بل زيادة حدة الفقر ونقص التغذية اللذين يعانى منهما الفقراء. وبالمثل تجد هذه البلدان نفسها مضطرة الى تعديل حساباتها الخارجية عن طريق زيادة حجم صادراتها من السلع الأولية فى عين الوقت الذى تشهد فيه الأسواق العالمية ضعف الطلب، وتطبيق الاجراءات الحمائية، كما أنها تقلل من وارداتها مما يحدث تأثيرا سلبيا عند شركائها فى التجارة.

وبينما تضطر البلدان النامية الى ادخال تعديلات اقتصادية مؤلمة، فان البلدان الصناعية ذاتها لاتطبق، فى الكثير من الحالات، نفس المبادئ على اقتصادياتها الزراعية. وفضلا عن ذلك، فان عدم كفاية معونات التنمية وحرمان البلدان النامية من شروط تجارية متحررة فى الأسواق العالمية، تقوض جهود هذه البلدان فى تنشيط نموها وتحقيق أمنها الغذائى.

وفى ضوء كل ذلك، تظهر أهمية العثور بصورة عاجلة على حلول للاختلالات الحالية فى التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية، وإيجاد منهج متجانس لإصلاح السياسات الزراعية. وكثير من الأمل معقود الآن على نتائج المفاوضات التجارية الجديدة متعددة الأطراف تحت رعاية "الجات" والتي يجب أن تحتل الزراعة فيها موقعا رئيسيا. والمسائل التي تحتاج الى معالجة أثناء تلك المفاوضات متعددة، وقد تكون لنتائج هذه المفاوضات آثار بعيدة المدى على الأمن الغذائى خلال السنوات القادمة. وانى أتمنى كل نجاح للمفاوضين فى مهمتهم الجسيمة.

ضرورة إصلاح السياسات

وأمام التهديدات التي تواجه الأمن الغذائى والتي يخلقها الانسان نفسه على مختلف الجبهات، تقع على الانسان أيضا مسوؤلية التوصل الى حلول بناءة.

فالمزارعون فى كل من البلدان المتقدمة والنامية يعانون من المشاكل وتحتاج هذه البلدان كلها الى اصلاحات شاملة فى السياسات. وهناك حاجة ماسة فى البلدان النامية الى خلق فرص العمل والحصول على دخل لتحسين حالة الأمن الغذائى للفقراء. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعى، فهناك حاجة الى اجراء اصلاحات فى السياسات من أجل القضاء على المشبطات حتى تستطيع الزراعة أن تظلع بدور أكبر فى تحفيز النمو الاقتصادى. أما فى البلدان المتقدمة فتحتاج سياسات الدعم الى اصلاح شامل كيما تقلل من طاقة الانتاج الزراعى الفائضة.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، ينبغى للنمو الزراعى أن يشمل أعدادا كبيرة من صغار المزارعين. فمع ازدياد انتاجيتهم تزداد دخولهم ومن ثم تتسع الأسواق أمام المنتجات الزراعية وتحسن الانتاجية. ومن الطرق المهمة للافادة من هذه القدرات توجيه اهتمام خاص الى المحاصيل الغذائيه التقليدية مثل الجذور والدرنات التي ينتج صغار المزارعين معظمها، لاسيما النساء منهم. فهذه المحاصيل مصدر للعمالة الموسمية وتستطيع أن تسهم اسهاما كبيرا فى تحسين الأمن الغذائى.

ويتضمن المفهوم الموسع للأمن الغذائى الذي أقرته هذه اللجنة فى ١٩٨٣ اطارا لإصلاح السياسات على المستوى القطرى. ولمعرفة أفضل الطرق لتقديم المعونة من المنظمة الى البلدان فى تنفيذ هذا المفهوم الموسع، طلبت اجراء تقييم خارجى لخطة معونات الأمن الغذائى. ومما يسعدنى أن واضع ذلك التقرير سوف يطلعونكم أثناء هذه الدورة على النتائج التي توصلوا اليها.

والتنمية الزراعية فى البلدان الفقيرة لاتتعارض مع استمرار الانتاج الزراعى فى البلدان الصناعية. وفى الأجل الطويل، سوف تتركز الزيادة فى الطلب على الواردات

الغذائية فى البلدان النامية التى تحتاج بشدة الى رفع مستوياتها الغذائية . غير أن ذلك يعتمد على عدة عوامل من بينها زيادة دخل تلك البلدان وهى زيادة ترتبط بدورها بالاسراع بوتيرة الانتاج الزراعى للتصدير وللاستهلاك المحلى . ولن يزداد الطلب على الاستيراد من جانب البلدان النامية مالم تكن هناك أسواق مستقرة لصادراتها، ومن أهمها الصادرات الزراعية . وبالنظر الى هذه الارتباطات، فان التجارة الزراعية لها أهمية بالغة للأمن الغذائى فى البلدان النامية .

ملاحظات ختامية

السيد الرئيس،

لايتسع المجال فى هذا البيان المقتضب لأن أتناول بالتفصيل جميع المسائل المهمة التى ستبحثونها خلال الأيام المقبلة . ذلك أن مناقشاتكم فى شؤون السياسات وتقييم حالة الأمن الغذائى العالمى ستتناول طائفة واسعة من الموضوعات بما فى ذلك دور الشركات عبر الوطنية فى جميع جوانب الأغذية والزراعة، وكذلك تأثير السياسات الزراعية فى البلدان الصناعية على الأمن الغذائى .

غير أن شمة موضوعا يبرز هنا، وهو أن نجاح الجهود التى يبذلها أى بلد لتحسين حالة الأمن الغذائى لديه يتوقف على تدابير الدول الأخرى لا فى قطاع الأغذية وحده بل وفى قطاعاتها الاقتصادية الأخرى . وهذا الارتباط هو الرسالة الرئيسية التى جاء بها ميثاق الأمن الغذائى العالمى الذى وضعته هذه اللجنة ثم أقره المؤتمر العام منذ سنتين تقريبا . وقد أكد الميثاق أن الأمن الغذائى العالمى هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البشرية، وأكد من جديد الالتزام الأسمى ببلوغ الهدف النهائى وهو أن يستطيع كل الناس، فى كل وقت، أن ينتجوا أو يشتروا الأغذية الأساسية التى يحتاجون اليها .

سيدى الرئيس، سيداتى وساداتى، أشكر لكم حسن استماعكم وأتمنى لكم التوفيق الكامل فى اجتماعكم .